وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحيى فارس

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

العنوان

النشاط الفلاحي لسكان الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1962_1830

مذكرة تخرج لنيل شهادة المستر في العلوم الإنسانية

تخصص: المقاومة و الحركة الوطنية.

من إعداد الطالبتين:

أسماء عاطة

يسرى طيفوري

تحت إشراف الأستاذ

د/ _ مناد يعيش.

السنة الجامعية: 2023/2022



شكر وعرفان:

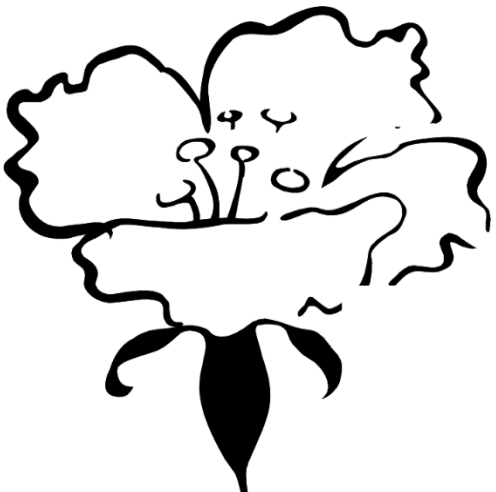
" سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم". البقرة 32.

نحمدك اللهم على ما أنعمت ونشكرك على ما هديت ونستغفرك ونتوب إليك و نسألك التوفيق فإنه لولا فضلك ما كنا وجدنا ولولا هداك ما كنا اهتدينا ، ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين عليه أفضل الصلاة والسلام.

أما بعد:

نتوجه بخالص الدعاء و أصدق عبارات الشكر إلى أستاذنا المشرف الدكتور "يحيش مناد" الذي كان له الفضل الأول في إرشادنا للبحث في هذا الموضوع وثانيا بنصائحه القيمة فجزاه الله كل خير ونفع بعلومه.

نتوجه أيضا بجزيل الشكرإلى السيد "محمد سالمي " الذي نمرنا بكل معاني العون و لما قدمه لنا من مختلف أشكال الدعم و القائمين على جامعة _يحي فارس_وبصفة خاصة أساتذة قسم التاريخ و لكل من جعلهم الله عونا لنا وأسدى لنا بنصيحة أو معرفة أو توجيه في سبيل نجاحنا ووصولنا إلى هذه الدرجة ،ونخص بذلك الوالدين الكريمين اللذان سهرا من اجل نجاحنا، نشكرهم شكرا يليق بمقامهم



اهداء

إلى معنى الحب و الحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جروحي، إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى غاليتي قرة عيني حبيبة قلبي "أمي الغالية "أدامها الله وبارك في عمرها.

إلى وتيني الرجل العظيم الذي علمني أن العلم هو سبيل الارتقاء في الحياة إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لتضيء دربي "أبي الغالي" حفظه الله ورعاه.

إلى من أتقاسم معهم لحظات حياتي والذين كانوا قوة وعونا لي "إخوتي وأخواتي وبرعم العائلة لقمان."

إلى كل صديقاتي حبيباتي ولا أستثني منهم واحدة كنتم أخوات وسندا لي حفظكم الله

إلى أقاربي وأهلي وكل من تعب لأجلي جزأهم الله خيرا

اللهم انه ليس بجهدي واجتهادي إنما بتوفيقك وكرمك وفضلك، لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه.

- يسرى -



إهداء

بلسان قائل وقلم سائل وقلب صادق انحني إلى من أكرمني

بنعمة العقل ووهبني طرق الهداية "الله سبحانه وتعالى"

إلى اغلي البشر في دنيتي

سأحكي لكم عن قصتي عن سر نجاحي وفرحتي ووصولي لغايتي

وانيّ بعد جهد وكفاح وصلت لدروب النجاح والعلم يبقى

لي سلاح دائما في رحلتي

إلى سبيل العطف والحنان إلى من سهرت من اجل راحتي وتألمت

"لآلامي إلى من أرتاح لها بعد العناء أمي الغالية" خيرة"

إلى من أنار دربي وعلمني أن رحلة ألف ميل تبدأ بخطوة نحو

الأمام ،إلى الذي ساعدني على تجاوز عثرتي في هذه الدنيا حتى رسم

الزمن تجاعيد التعب على جبينه في سبيل سعادتي أبي الغالي"بوعزة"

إلى من دعمني وساندني وسهر الليالي من اجل نجاحي وفرحتي

ودعمني بالغالي والنفيس له كل معاني الحب والتقدير

" زوجي العزيز "محمد سالمي"

إلى من أتمنى أن يشاركوني فرحتي وسعادتي إخوتي "فاطمة الزهراء

أمال، فضيلة، حمزة، ضيف الله، رميسة، هديل، والى أبناء إخوتي

إلى رفيقاتي دربي وصديقاتي لكل من وسعتهم ذاكرتي

ولم تسعهم مذكرتي

- أسماء -

قائمة المختصرات :

. (تر) = ترجمة

. (تح) = تحقيق

. (تق) = تقديم

. (هك) = هكتار

. (ق) = قنطار

. (هـ) = هجري

. (م) =ميلادي

. (ج) = جزء

. (د، ط) = دون طبعة

. (د، ت، ط) = دون تاريخ الطبع

. (د، م، ط) = دون مكان الطبع

. (ع) = العدد

. (ط) = الطبعة

. (ش، و، ن، ت) = الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

. (ص) = الصفحة .

مقدمة

مقدمة:

لقد كانت الجزائر محط أنظار الكثير من الدول الأوروبية، نظرا لموقعها الاستراتيجي وثرواتها الهائلة، وكانت فرنسا أكبر طامحين لاستغلال تلك المؤهلات، وقد تحقق لها ذلك سنة 1830 م بعد أن تمكنت من احتلال الجزائر التي سرعان ما تحولت إلى مستعمرة فرنسية مارست عليها أبشع السياسات التعسفية في مختلف الميادين خاصة الجانب الاقتصادي الفلاحي منذ أن وطأة قدمها الأرض الجزائرية، وكما هو واضح لنا أن الشعب الجزائري يقدس أرضه ويعتبرها عرضه ووجب عليه الدفاع عنها بدمه، فلم يكن أمام الاحتلال الفرنسي فرصة أفضل من تجريده هذه الأرض وجعله يخضع لسلطتها دون أي مقاومة، ومن اجل تحقيق ذلك انتهجت فرنسا سلسلة من الإجرائات والقوانين التي من شانها وضع الأراضي الجزائرية تحت إمرتها وتقديمها للمعمرين، ولقد كانت الأرض المصدر الأول للرزق لدى الجزائريين إذ يقوم من خلالها بكسب قوته، فكانت هذه القوانين كفيلة بكسر ظهره وتحويله من صاحب الأرض إلى خماس فيها يقترض من اجل شراء حبوب الغرس، وكان هذا النشاط كفيل بإسالة لعاب الاحتلال وأصبح المصدر الأول لاستغلاله من قبلها، ناهيك عن تغيير المحاصيل الزراعية التي كانت تعتمدها الجزائر إلى زراعة تسويقية شملت مختلف الأراضي الزراعية حتى الأراضي الغابية، وقد دفع هذا الوضع الشعب الجزائري لإبداء رد فعل بمقاومته لهذه السياسات .

. أسباب اختيار الموضوع :

يعود السبب في اختيارنا لهذا الموضوع لدوافع ذاتية يمكن أن نوجزها في الفضول العلمي لدراسة هذا الجانب الهام من تاريخ الجزائر،و محاولة رصد الأوضاع الفلاحية المعاشة في الجزائر و التعرف على الواقع في فترة الاحتلال الفرنسي باعتبارها مرحلة حاسمة شهدت فيها الجزائر تحولات اقتصادية مما انعكست على سكان الجزائريين،غير أن هذا الموضوع قد سبق لنا التعرض له في مشوارنا الجامعي و ترك فينا أثره ما دفعنا

إلى رغبة في التوسع فيه ،إضافة إلى ذلك إن أغلب الدراسات التي تناولت فترة بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر قد ركزت على الجانب السياسي و العسكري في هذه الفترة مهملة جوانب الأخرى ، ومن هنا كانت رغبتنا في دراسة على أمل الوصول إلى تحقيق هدف علمي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع كونه يرتبط ارتباط وثيقا بالقطاع الفلاحي للمجتمع الجزائري ،و معرفة حجم التغيرات التي طرأت على الشعب الجزائري في هذا الجانب جراء السياسة المحتل الفرنسي ،و هي محطة معلمية هامة في حلقة التحول من الحكم العثماني إلى الحكم الاستعماري ،و عليه فهدف دراستنا للموضوع هو تسليط الضوء على الأوضاع الفلاحية للجزائر ما بعد 1830 م، كون اغلب الدراسات ركزت بشكل كبير عن الجانب السياسي والعسكري وأهملته في المقابل الجوانب الأخرى

الإشكالية:

إن الإشكالية الأساسية التي تطرحها المذكرة المتعلقة بالبحث:

_ فيما تمثلت الأوضاع الاقتصادية الجزائرية فترة الاحتلال الفرنسي وانعكاساتها على الجزائريين ؟

وقد اندرج تحتها تساؤلات فرعية:

1. ما هي الأوضاع العامة للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي ؟

2. ما هي الطرق والوسائل التي انتهجها الاحتلال الفرنسي في الاستيلاء على الأراضي الجزائريين ؟

3. ما هي القرارات الصادرة عن الحكومة الفرنسية الخاصة بمصادرة الأراضي ؟

4 . أهم المنتجات الزراعية التي أهتم بها سكان الجزائريون ؟

5 . ما هي تأثيرات التي طرأت على الجزائريين جراء السياسة التي اتبعها الاحتلال الفرنسي ؟

الدراسات السابقة:

1 . سعيدوني ناصر الدين "دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة " تحدث فيه عن ملكية الأرض في العهد العثماني والأوقاف الخاصة بالجزائر والضرائب المفروضة عليهم من قبل الدولة العثمانية

2 . هلايلي حنيفي " وأوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني " تحدث فيه عن الثورات الشعبية الحاصلة في بعض دول المغرب العربي ضد تهميش الدولة العثمانية لها وذكر مختلف مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائر خلال الحكم العثماني

3 . شارل روبرأجرون " الجزائر المسلمون وفرنسا " ترجمة مسعود الحاج مسعود يحمل جزئين يتمحور حول تطور العلاقات بين الجزائريين الفرنسيين وبين فرنسا عبر مرحلتين أساسيين من خلال سياسة فرنسا إزاء الجزائريين الأولى 1871_1891 والمرحلة الثانية1891_1919.

4 . مصطفى خياطيّ الأوبئة والمجاعات في الجزائر" ذكر فيه مخلف الأمراض والأوبة التي انتشرت في الجزائر وتاريخ ظهورها إضافيا إلى المجاعات واهم مجاعات ظهرت كانت في فترة الاحتلال الفرنسي .

5 . احمد التوفيق المدني " أبطال المقاومة الجزائرية " ويليه " جغرافية القطر الجزائري" المقاومات الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي

المنهج المتبع:

بما أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المتبع،فقد اعتمدنا على عرض القضايا وفق المنهج التاريخي الوصفي والسردي، من خلال تتبع حقائق ووصفها بحيث وصفها الوقائع وسردنا الحوادث مع حصر الأمور الهامة، وذلك بالتتابع الزمني لمختلف سياسات فرنسا، والوسائل المعتمد من طرفها بشكل موازي لمجريات واقع الفلاحة بغرض تبيان المعطيات واستنتاج التطورات الحاصلة بذهنية تاريخية تعتمد على مقارنة تاريخية تفصيلية لمختلف العوامل المتحكمة في الفلاحة فمرّة بالربط بين السياسة العثمانية والفرنسية واهم التحولات التي عرفها الوضع الفلاحي.

الإطار الزمني والمكاني:

تنحصر الفترة التي تناولناها بالدراسة من 1830 م، وهي سنة الاحتلال مدينة الجزائر عسكريا بصفة رسمية إلى غاية بداية القرن العشرين، العشرين أما الإطار الجغرافي، فالدراسة تدور حول الجزائر عامة دون تخصيص منطقة على أخرى.

ولتتبع حيثيات الموضوع اعتمدنا على الخطة المكونة من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وملاحق وظيفية.

تطرقنا في مقدمة البحث على أسباب ودوافع وأهمية اختيار الموضوع والهدف من هذه الدراسة، ثم قمنا بطرح إشكالية للموضوع متبعة بالأسئلة فرعية مع ذكر المنهج المتبع والدراسات السابقة القريبة من الموضوع، يليها نقد لأهم المصادر والمراجع المستخدمة أثناء البحث وفي الأخير الصعوبات التي واجهتها أثناء ذلك.

مقدمة:

المبحث الأول المعنون بالأوضاع العامة للجزائر في العهد العثماني والذي تضمن تحته ثلاث مطالب الأول الملكية العقارية ووضعية الفلاح الجزائري تحدثنا فيه عن التقسيمات التي طرأت على الأرض الجزائرية،ووضعية الفلاح الجزائر المتدهورة في ذلك العهد، ثم ذكرنا المطلب الثاني الذي حمل عنوان الأوضاع السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائر و الذي شمل مختلف الأوضاع السائدة في مختلف الميادين، كما ذكرنا المطلب الثالث بعنوان التركيبة السكانية للجزائر في العهد العثماني الذي يحتوي على مختلف سكان المدن والريف واهم مميزاتهم.

أما المبحث الثاني فعنوانه: أساليب الاحتلال الفرنسي اتجاه فلاحة الجزائريين يندرج تحته أيضا ثلاث مطالب تناولنا في الأول على التغييرات التي طرأت على الملكية العقارية للأراضي الجزائرية جراء جملة من التشريعات والمراسيم الفرنسية، وكان لابد لنا من ذكر مقوّمات الأرض الجزائر والزراعة في المطلب الثاني وما كانت تزخر به البلاد من موارد زراعية والتغيير الحاصل لها جراء الاحتلال الفرنسي، إضافة إلى الثروة الحيوانية المتنوعة،أما المطلب الثالث على الشركات الفرنسية للاحتياط والطرق التجارية لمراوغة الفلاح الجزائري تحديدا الشركات الأهلية والشركات الزراعية للاحتياط أما الطرق والمواصلات التي اهتمت بها بشكل كبير من اجل نقل قواتهم العسكرية وربط المستعمرات مع إمكانية فتح أسواق جديدة.

أما المبحث الثالث كان تحت عنوان انعكاسات السياسة الفرنسية على الجزائريين التي شملت بدورها على ثلاثة مطالب بعناوين انعكاسات اقتصادية تمثلت في تغير النظام السائد مع دخول الاحتلال واجتماعية المتمثلة في الفقر والأمراض ووضعية الفلاح الجزائري التي تضمنت تغيير في الحالة التي كانت سائد في الجزائر قبيل الاحتلال باستهلاك المستعمر للمواشي الكبير بشكل دفع إلى تناقصها بعد ما كان يعتبر النشاط الثاني للفلاحين بعد الأرض التي دفعته للتخلي عنها نتيجة إرهاقه بالضرائب وربا اليهود

وحولت الفلاح من صاحب ارض و راعي غنم إلى مقترض من اجل تمكنه من غرس أرضههذا ما دفع بالجزائري إلى الانتفاض ومقاومة تلك السياسات التعسفية المتبعة من قبل الاحتلال الفرنسي.

نقد المصادر والمراجع:

كتاب عبد اللطيف بن اشنهو: تكون التخلف في الجزائر، حيث بفضله تعرفنا على نشوء الرأسمالية الفرنسية في الجزائر، وكيف تحول النظام الاقتصادي (الزراعة) بعد الاحتلال

كتاب عدة بن داهة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، الذي أفادنا في قوانين نزع ملكية والسياسة الاقتصادية العامة في الجزائر.

كتاب احمد التوفيق المدني جغرافيا القطر الجزائري، الذي وسع لنا أفاق اكتشاف ومعرفة . جغرافيا الجزائر بمختلف أقطارها وأنواع أراضيها وطبيعة المناخ فيها حتى إحصاء سكانها.

صعوبات الدراسة:

أما عن الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا البحث فهي صعوبات لا يخلوا منها أي بحث زمن أهم هذه الصعوبات التي واجهتها في انجاز هذه الدراسة فهي التي تواجه كل باحث ناشئ وتتمثل أساسا في جمع المصادر والمراجع الكفيلة بالإجابة عن التساؤلات الجوهرية التي تطرحها إشكالية الموضوع.

أما باقي الصعوبات التي لاقيناها خلال انجاز هذا العمل فهي صعوبة ترجمة مختلف المصادر والمراجع من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، ولا يوجد مبالغة إن قلنا أن تلك الصعوبات شكلت لنا حافزا إضافيا، لأننا في كل مرة واجهتنا مشكلة منحنا دفعا جديدا وعزما على مواجهتها.

المبحث الأول:

الأوضاع العامة للجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول: الأوضاع العامة للجزائر في العهد العثماني.

المطلب الأول: الملكية العقارية و وضعية الفلاح الجزائري خلال العهد العثماني.

المطلب الثاني:الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائر خلال العهد العثماني.

المطلب الثالث: التركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر خلال العهد العثماني.

تمهيد:

اكتسبت الأرض أهمية كبيرة في العهد العثماني لما لها أهمية في تأثير النشاط الاقتصادي، فالأغلبية الساحقة للمجتمع الجزائري ظلت طيلة الوجود العثماني، مجتمعا ريفيا يعيش على استغلال الأرض ، حيث أجمعت المصادر أن 95%من هؤلاء كانوا يمارسون نشاطا فلاحيا رعويا وهذا ما جعل نوعية الأرض وامتلاكها وطريقة استغلالها أساسا للحياة الاقتصادية، وقد شكلت القبيلة إطارا سياسيا واجتماعيا للمجتمع في معظم جهات البلاد مما حافظ على شكل ملكية الأرض طيلة فترة الوجود العثماني، ويمكننا القول أنّ الفلاح الجزائري كان يعيش المعاناة بسبب توالي الكوارث الطبيعية، كذلك التدهور الصحي وانتشار الأمراض .

المبحث الأول: الأوضاع العامة للجزائر خلال العهد العثماني

المطلب الأول: الملكية العقارية للأراضي ووضعية الفلاح الجزائري في العهد العثماني

1 /الملكية الخاصة (أراضي الملك):

هي عبارة عن أحسن الأراضي الصالحة لمختلف أنواع المنتجات الفلاحية[1] ، تنقسم الملكيات الخاصة في مجملها إلى ملكيات قريبة من المدن يمتلكها موظفو الدولة واعيان المدينة وملكيات واقعة بالمناطق الجبلية الريفية وتخضع في استغلالها إلى التنظيم القبلي، وبعض السهول الداخلية كسهول الشلف[2]، أما الملكية التي تعود للجزائريين تمثل في أساسها اتجاها جماعيا يقوم على التضامن العائلي وتحريم بيع الممتلكات، كما يلاحظ انه نادرا ما توجد ملكية لفرد واحد[3].

2 /الملكية الجماعيةأراضي العرش (المشاعة):

[1] . د. حنيفي هلالي "أوراق في تاريخ الجزائر في عهد العثماني" دار الهدى ط1 الجزائر 2008 ص154

[2]. محمد الصالح بلعقون "نظام الأراضي الفلاحية في عهد الدولة العثمانية بالجزائر 1830.1519" المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية العدد 3 جانفي 2022 ص56.34

[3] . محمد السويدي "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر "ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ،الجزائر دون تاريخ ص 73

هي أراضي تستغل جماعيا ،يعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار، تعرف في الجهات الشرقية بأراضي العرش وفي بعض النواحي الغربية السبيقة ،يوزع شيوخ القبائل هذه الأرض على الأفراد الذين هم بحاجة لها ويترك جزء منها لاستغلاله في الرعي ، كما أنها لا تخضع لمعاملات البيع والشراء أو الوراثة ، تفرض عليها الدولة غرامة سنوية [1].

3/أراضي البايليك (العزل):

هي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة مباشرة ويحق للحاكم التصرف فيها ،وقد تم إلحاق اغلب هذه الأراضي عن طريق المصادرة والشراء ووضع اليد عليها في حال الشغور أو عند ترحيل السكان المقيمين فيها [2]وذلك بسبب امتناعهم عن القيام بالمطالب المخزنية[3] أو عصيانهم أوامر القياد ورجال البايليك ،تنتشر اغلبها في السهول الخصبة الملائمة لإنتاج الحبوب قدَرها فارني في تقريره بحوالي 1500000هكتا، كثيرا منها في الناحية الشرقية[4]، أما النظام الضريبي فتأخذ رسوم سنوية لا تتجاوز أربعة ريالات، إضافتا إلى تكليف القبائل بتربية القطعان للبايليك مقابل الحصول على الأراضي والإعفاء من الضرائب[5].

4 /أراضي الوقف(الحبس):

---

[1] . ناصر الدين سعيدوني ،الشيخ مهدي بوعبدلي "الجزائر في تاريخ العهد العثماني "المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1984ص5352

[2]. ناصر الدين سعيدوني " دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة ،دار الغرب الإسلامي 2001ط1ص82. ص83 .

[3]. تعريف القبائل المخزنية ،عرفها عمار بوحوش أنها القبائل التي تتحالف مع الحكام وتتعاون معهم في جمع الضرائب والمحا فضة على الأمن مقابل إعفائهم من دفع الضرائب .

[4] . هلايلي نفسه ص 154.

[5] . محمد دادة، الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر العهد العثماني، مجلة العصور الجديدة ع 7 . 8 شتاء خريف (1434. 1439هـ) ،(2012.2013 م) ص150.

وهي الأراضي التي يتبرع بها بعض المسلمين وينفق إنتاجها على الأعمال الخيرية أو المؤسسات الدينية طلبا لنيل الثواب، وتنقسم إلى الوقف العام والخاص ،وقد بلغ عدد الملكيات الزراعية الموقوفة بمدينة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي 1830 أكثر من 1600 ملكية مابين بستان وحديقة وحقل ومزرعة ، ونظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بالأراضي الموقوفة والمعاملات القانونية الخاضعة لها فإنها لا تخضع لقوانين البيع ولا تتماشى وأحكام الوراثة ولا تفرض عليها أي ضريبة أو رسم ولم تكن تتعرض لأي مصادرة أو حجز من طرف الحكام[1].

وضعية الفلاح الجزائري الصعبة في العهد العثماني:

شهدت الجزائر أوضاع مزرية وصعبة تميزت بظهور الجفاف والمجاعات وتوالي الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات وغزو الجراد، الأمر الذي أدى إلى تدني الأوضاع الصحية فانتشرت الإمراض والأوبئة الفتاكة التي كانت لها أسوا الآثار على البلاد والعباد على حد سواء كما أثرت سلبا على الزراعة بالإضافة إلى ظروف مناخية إذ كانت تعاني قلة الإمطار وسوء توزيعها خلال الموسم الزراعي، فغالبا ما تنعدم في فصل الصيف إذ غالبا يتعذر البذر والحرث مما أدى إلى انعدام الإنتاج وظهور المجاعات [2].

ومما يلاحظ أن الحالة الصحية والمعاشية بالأرياف ازدادت سوءا وتدهورا منذ أواسط القرن الثامن عشر، فعند تناقص السكان بسرعة بفعل الأوبئة والمجاعات تتوفر كميات من الإنتاج الفلاحي والحيواني مثل عام 1787م الذي بيعت فيه بجهات عنابة كميات كبيرة من الصوف للمحتكرين الأجانب بأسعار زهيدة اثر هلاك كثير من السكان وعدم وجود من يقوم بنسج البرانس والملابس الصوفية، ثم تعقب هذه الفترات اختفاء المواد

[1] . ناصر الدين سعيدوني المرجع السابق ص، ص 85 _،86

[2] . الحاج احمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب اشراف الجزائر، تحقيق احمد التوفيق المدني (1754 .1830)، ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1980 ص 117 .

الأولية وارتفاع أسعارها مثل القمح والشعير[1] وهذا الأمر دفع إلى تدخل السلطات العليا متمثلة في مصطفى باشا حيث التجأ إلى الاستيراد الخارجي من موانئ البحر الأسود للقمح لتوزيعه على السكان وأعطيت الأوامر بعدم تصدير هذه المادة، وتشديد حراسة الجنود على مخازن الحبوب سنة 1800[2].

وهذا ما أشار إليه حمدان خوجة في قوله "وفي سنة 1800 أصيبت الجزائر بمجاعة كبرى وقعت الحاجة إلى الأقوات فأمر الداي لتموين البلاد بالذهاب إلى موانئ البحر الأسود لشراء القمح وقد بيع ذلك بثمانية وعشرين فرنكا للصاع الواحد"[3].

ونظرا لهذه الأوضاع السيئة والظروف الصعبة فقد الفلاح الجزائري الرغبة في العمل، حتى انه في سنة 1786م، لم يجد ملاك الأراضي بسهل عنابة من يقوم بحصاد حقولهم حتى اضطروا إلى التنازل عن نصف الإنتاج لمن يقوم بحصاد القمح بعد أن تخوف كثير من الفلاحين من انتشار الوباء وزهدوا في الحصول على خمس المحصول مادام عمال البايليك والملاك المقيمين بالمدن يستحوذون على أربعة أخماسه بدون مجهود

وفي مثل هذه الظروف لم يعد يربط الفلاح بالحقل سوى انعدام الإمكانيات وتراكم الديون سنة بعد أخرى واضطراره إلى الاقتراض من صاحب الأرض، وبذلك خمدت همة الفلاح وفقد الرغبة في ممارسة الفلاحة، وتحول في بعض الجهات إلى تربية المواشي والانتقال وراء القطعان، فإذا اضطرته الحاجة يلتجأ إلى زراعة بسيطة في المناطق غير الخصبة التي تتميز بحصانتها الطبيعية وبعدها عن مراكز الحاميات ومواطن قبائل المخزن، وهذا ما أدى إلى انكماش الأراضي الزراعية وتقلص المساحات المستغلة فعليا منها، حتى

[1] ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي أبو عبدلي ، الجزائر في التاريخ ...المرجع السابق ص 54،ص55.

[2] . أحميدةعميراوي المرجع السابق ص 41 .

[3] . حمدان خوجة، المصدر السابق 160 .

أصبحت عشية الاحتلال لا تتجاوز حسب الإحصاءات الفرنسية 359.040 هكتار، في الوقت الذي بلغت فيه قطعان الماشية سبعة ملايين رأس على اقل تقدير.

وقد عبر عن هذه الظروف الصعبة التي يعيشها الفلاح الجزائري محمد الصالح العنتري في كتابه سنين القحط والمسغبة بقوله "بحيث انك لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا من اجل بخس قيمته "، ثم عقب على ذلك بقوله " كانت الحراثة زمن الترك ضعيفة لو تتعلق بها أغراض الناس كوقتنا هذا " [1].(ينظر للملحق01).

المطلب الثاني: الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائر في العهد العثماني.

I. **الأوضاع السياسية** : بدأت ملامح الحكم العثماني بالجزائر تظهر من سنة 1492 م بعد سقوط غرناطة أخر معقل للإسلام ضد الوجود الإسلامي في اسبانيا، والذي لحقه حالة من التدهور والانهيار والضعف في أوضاع الغرب الإسلامي، بسبب سقوط دول الإسلام واحدة تلوى الأخرى بداية بالأندلس تلاها سقوط أقطار شمال إفريقيا على يد الغزاة، والصدام الحاصل بين المسيحيين الغزاة بالعثمانيين أدى إلى الاضطراب السياسي والذي كان يعم المجتمع الجزائري وهذا أدى إلى ضم الدولة الجزائرية إلى الممتلكات الخاصة بالسلطان العثماني نتيجة لحرب طويلة خاضها الفلاحون الجزائريون من خلال دعم العثمانيين ضد استعباد الإقطاعي والسيطرة الأجنبية[2]وقد تميزت الحياة السياسية في الجزائر منذ مطلع القرن السادس عشر، بعدم الاستقرار، وتوالي عدة أنماط من الحكم على السلطة، ويرجع هذا إلى طبيعة الوجود التركي في الجزائر.فسياسة الأتراك اتجاه البلدان التي دخلت تحت حكمها،

[1] . ناصر الدين سعيدوني ،الشيخ مهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...المرجع السابق ص 55 .

[2] . بابه عائشة طالبة دكتوراه بجامعة الجزائر2 "الاوضاع السياسية في الجزائر في العهد العثماني (1519. 1830) مجلة متون المجلد 8 العدد الرابع جانفي 2017 ص 335.

كانت تتصف بعدم التدخل في الحياة الخاصة لها، مما يجعل الحكم التركي ظاهريا أكثر منه حقيقيا، أما المناطق النائية فكان مجال تدخل السلطة المركزية يتضاءل نسبيا [1]، وقد شهدت الحكومة التركية بالجزائر أربعة أشكال من الأنظمة السياسية وهي:

- مرحلة البايلربايات (1518. 1588م)
- مرحلة الباشاوات (1587. 1659م)
- مرحلة الأغوات (1659. 1671م)
- مرحلة الدايات (1671. 1830م)

وهي المرحلة التي تعنينا، وقد توال على الحكم أربعة دايات من (1671. 1689م) عملوا على تقليص نفوذ الديوان، وفي عهدهم نشطت البحرية الجزائرية، ورغم مظاهر القوة هذه إلاأنهم لم يستطيعوا عمل شيء، وقد وصف الكاتب الاسباني جوان كانوا أن الداي "رجل غني لكنه ليس سيد خزنته، أب بدون أطفال، زوج بدون امرأة ..." وما تم ملاحظته أن مباشرة الدايات لمهامهم الإدارية والمالية كانت تتأثر بسلوكهم، وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين صنفين منهم :

الصنف الأول: زاهد في متاع الدنيا منصرف إلى الأعمال الخيرية مثل الداي بابا محمد عثمان (1766. 1791م) .

الصنف الثاني: عرف بعدم المقدرة على تسيير أعمال الدولة، لأنه توصل إلى منصبه بفضل تمرد الجيش المطالب بزيادة الأجور والهدايا مثل الداي علي الغسال الذي قيل بأنه كان يشتغل بغسل الأموات قبل سنة 1808م[2].

[1] . حنيفي هلايلي "أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني "دار الهدى عين مليلة الجزائر ط1 1429 هـ /2008م ص128،127.

[2] . هلايلي "أوراق في تاريخ ..." المرجع السابق ص138

II. **الأوضاع الاقتصادية:** ويمكن ذكرها في العناصر الآتية:

1/ **الفلاحة:** لقد قدر بعض المؤرخين المجتمع الجزائري في العهد العثماني انه مجتمع فلاحي، والذي تميزت أراضيه بالانتعاش والتنوع في المحاصيل الزراعية فمثلا من بين أهم المنتجات في الشرق الجزائري الحبوب واشتهرت بها سهول عنابة، سطيف، بجاية[1]إضافة إلى المنتجات الزراعية كالقطن، الكتان، العسل...، والمنطقة بين الأطلس التلي و الصحراوي وشط الحضنة والحدود الغربية هي المنطقة الرئيسية لتربية المواشي كالأبقار، الأغنام، ودودة القز[2]، وقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية وبالرغم من تنوع المحاصيل الزراعية فان الفلاحة الجزائرية في أواخر الفترة التركية عانت عدة مشاكل كانت تعيق تطورها وازدهارها، وتعود هذه الصعوبات إلى التقنيات الفلاحية البدائية المستعملة في الخدمة الزراعية كوسائل الري والظروف الطبيعية الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري [3].

2/الصناعة: شمل بعض المهن و الحرف كصناعة الزرابي والأدوات الجلدية، كانت تعتمد المصنوعات الجزائرية أساسا على الموارد الأولية الموجودة كأخشاب الغابات وجلود وصوف المواشي إضافة إلى صيد السمك والمرجان، وكانت أهم النشاطات الاقتصادية متمركزة في المدن الكبرى مثل الجزائر، وهران، تلمسان، قسطنطينية، عنابة .

ويرجع الفضل في المحافظة على هذه الصناعات المحلية المختلفة إلى بعض الأسر من الحضر الأندلسيين واليهود، فالطائفة اليهودية اختصت بصنع الجواهر الثمينة والأحجار الكريمة في مدن تلمسان والجزائر وقسطنطينية تشجعها في ذلك الأرباح الوفيرة التي تصل

---

[1] . فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطينيأواخر العهد العثماني (1771.1837) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، أشراف: ناصر سعيدوني جامعة الجزائر (1989.1990) ص10.

[2] . عمار عمورة: الجزائر، بوابة التاريخ (ماقبل التاريخ إلى 1962) دار المعرفة باب الواد الجزائر 2006

[3] . هلايلي نفسه ص 153 و 155.

فوائدها في قسطنطينية كمثال إلى 30او 50 من الجواهر المصنوعة[1] .(ينظر للملحق02)

3/التجارة: انقسمت إلى داخلية وخارجية.

1/3- التجارة الداخلية : كانت تتم في الأسواق المحلية أو الجهوية وفي الحوانيت والمعارض السنوية وكل ما يحتاج إليه السكان من منتجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة، إضافة إلى التجارة الداخلية كانت هناك مبادلات بين سكان الجزائر والدول المجاورة كتونس والمغرب وليبيا، السودان ...الخ[2].

وقد كان العائق الأساسي الذي عرقل النشاط التجاري، هو الاحتكار الحكومي فقد كان الديوان اكبر تاجر في الإيالة فله الحق وحده في بيع الحبوب فهو الذي يحدد السعر ويحرم بيع المنتجات للشركات الأجنبية إلا بفوائد تتراوح مابين 50 %إلى 60%[3].

2/3- التجارة الخارجية: ولقد ساعدت الموانئ الجزائرية تصدير المنتجات المحلية الصناعية والفلاحية لتركيا والدول الأوربية والمشرق العربي رغم التوتر المستمر بين الجزائر واغلب الدول الأوربية، ومن الصادرات الجزائرية للبلاد الأوربية نذكر القمح التمر الأخشاب والحوامض والحديد والأغنام[4].

4/**العملة:** كانت من قطع النحاس والفضة والذهب، حيث نجد البورب هومن النحاس المستدير الشكل والأسبر من الفضة مربع الشكل وتشكل 10 قطع منه ريالا اسبانيا ويتم التعامل بهم في مدينة الجزائر فقط، إضافة إلى عملات الدولة العثمانية تونس والمغرب

[1] . نفسه ص 157 ص158

[2]. عمار عمورة: المرجع السابق ص 249.

[3] . هلايلي " أوراق في التاريخ ..."المرجع السابق ص 158. 159.

[4] . أبو القاسم سعد الله محاضرات في تاريخ الجزائر ص 150 .

التي كانت متداولة أيضا في الجزائر منها السلطاني أو المحبوب العثماني والسلطات المغربي الموزونة المغربية الفلس المغربي السلطاني التونسي الدرهم الناصر الفلس أو اسبر ألقفصي التونسي [1].

5/**الخزينة:** كانت مواردها متعددة ومتنوعة وأهمها النشاط البحري الذي عرف في تلك الفترة وازدهر كثيرا مما زاد في انتعاش الخزينة وهذه الموارد: الجزية التي فرضت على الدول الأوربية والغرامة المفروضة على بعض الأماكن الأثرية وكذا حقوق الديوان كما كانت هناك ضرائب أخرى تفرض كالحكم على الأراضي والعشور على الحبوب والغرامات النقدية على القبائل البعيدة وكذا عوائد أراضي البايليك وممتلكاته المختلفة كالمزارع و الأحواش والأراضي المؤجرة للأوقاف[2].وكانت العوائد الأخرى كالهدايا التي تقدم في المناسبات الدنوش* لإضافة إلى ما يقدمونه كل سنة من البضائع وأموال

III.**الأوضاع الاجتماعية:** اختلفت المصادر الأجنبية والمحلية في تقدير عدد سكان الجزائر في أواخر العهد العثماني ونحن إذ نعتمد على هذه التقديرات فإننا لا نملك الإحصاءات الرسمية الصادرة عن جهات حكومية موثقة ورغم أن هذه المصادر تعود لأشخاص سمحت لهم الظروف أن يقيموا في الجزائر أو يزوروها كرحالة تجار أو قناصل أو أسرى إلا أن رواياتهم وشهاداتهم المتعلقة بإحصاء سكان الجزائر تنقصها الدقة في بعض الأحيان وتشير

بعض الدراسات إلى أن مجموع السكان لا يتجاوز مليون نسمة بينما روايات أخرى تضخم هذا العدد فترجع إلى عشرة ملايين نسمة والأكثر احتمالا أن عدد السكان يتراوح بين ثلاث ملايين وثلاث ملايين ونصف مليون نسمة [3]، أما على أساس العرق فان المجتمع

---

[1] . صالح عباد "الجزائر خلال الحكم التركي 1830. 1514 مدار هوما للطباعة والنشر والتوزيع ط 2 سنة 2007

[2]. محمد صالح العنتري "تاريخ قسنطينة (تق.تع.يحيبوعزيز) دار هومة الجزائر 2005 ص 36.

* . الدنوش "وهو حصة نقدية وعينية يقدمها البايات إلى الخزينة العامة كل ثلاث سنوات "

[3] . هلايلي المرجع السابق ص 162.

الجزائري كان متباين الأصول كما يقسموا إلى سكان المدن والأرياف وقد تناقص عدد السكان أواخر العهد العثماني بسبب الأمراض التي سنذكرها فيما بعد .

IV. **الأوضاع الثقافية:** لقد زاحمت البوادي وقمم الجبال المدن العلمية وكان كثير من علماء العواصم يلتحقون بمعاهد البوادي مثل علماء عاصمة الجزائر، كما اشتهرت معاهد خاصة بالقراءات في وادي بجاية كان كثيرا ما يلتحق بها الطلاب من قسنطينة وحتى من تونس .

ثم امتازت الجزائر بظهور مدرسة فقهية نالت شهرة والتحق بها طلاب من بلاد المغرب وبالخصوص مدينة فاس، وهي مدرسة مازونة التي لازالت تحتفظ ببيوت طلبتها ومسجدها بعدما طرأ عليها التغيير بعد الاحتلال ، ووصف ابن خلدون مدرسة مازونة في أوائل عهدها.

ونذكر احد أعلام هذه المدرسة الذي وضع اللبنة الأولى للحياة الثقافية بمازونة وهو أبو عمران موسى بن عيسى المازوني ، وقد اشتهرت الأخيرة في العهد العثماني بهجرة طلبة المغرب الأقصى وبقيت متواصلة حتى إلى فترة الاحتلال وقد لفظت أنفاس هذه المدرسة أوائل الحرب العالمية الثانية .

المطلب الثالث: التركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر خلال العهد العثماني.

يمكن ذكر في بادئ الأمر نبذة عن أصول السكان الذين تمثلوا في الأمازيغ والعرب والأتراك والأندلسيين واليهود.

- **الأمازيغ:** اختلف الراوين حول أصوله ورجح اغلب الباحثين أن الأمازيغ من أصول شرقية عربية حميرية، هاجرو بسبب الجفاف وتغير المناخ وكثرة الحروب إلى شمال إفريقيا من اليمن والشام عبر مصر.

- **العرب** : اتفق الرواة على أن ادم عليه السلام أبو البشر وأولهم وقد تكاثرا أبناؤه وعمرو الأرض من بعده حتى خرج سيدنا نوح من نسله وبعد حادثة الطوفان المشهورة هلك اغلب البشر أما ما تبقى منهم فلم يعقبوا نسلا وبذلك أصبح سيدنا نوح أبا ثانيا للبشر [1].
- **الأتراك** : ينتمي الأتراك إلى قبائل الغز التركستانية، بقلب أسيا هاجرو من موطنهم الأصلي من أذربيجان واتجهوا غربا إلى شبه جزيرة آسيا الصغرى الأناضول
- **الأندلسيون** : اختار الأندلسيون المنحدرين من أصول القشتاليو البلنسيين والغرناطيين وكذا المنحدرون من أصول عربية وبربرية قديمة التأصل بالأندلس، وقرر الكثير منهم الرحيل إلى الغرب الأوسط في السواحل المقابلة لهم [2].
- **اليهود:** يعد الوجود اليهودي بالجزائر قديم لكن بدايته غير معروفة على وجه التحديد فمن المؤرخين من أرجعه إلى قرابة 3000 سنة، أي منذ أن قدم الفينيقيون إلى شمال إفريقيا الممارسة التجارة ، ولا يمكن اعتبار هذا التواجد فعليا مبتدءا من هذا الزمن ذلك أن اليهود كانوا غير مستقرين في شمال إفريقيا بشكل دائم [3] .

ـ مميزات الوضع الاجتماعي في المدن والأرياف :

يتميز الوضع الاجتماعي بالجزائر في العهد العثماني بقلة سكان الحواضر بالنسبة إلى سكان الأرياف، بحيث أن سكان المدن لم يكن يتجاوز استنادا إلى اغلب الروايات 5% من مجموع السكان، بينما الغالبية الساحقة وهي 95% من السكان كانت تعيش في البوادي والأرياف، وحتى هذه النسبة الضئيلة من سكان المدن لم تكن موزعة توزيعا عادلا

[1] . محمد خير فارس: تنظيم الحماية الفرنسية(1921. 1939) في المغرب دمشق. سورية ص 192 ص 456

[2] . محمد الشريف سيدي موسى، مدينة بجاية الناصرية: "دراسة في الحياة الاجتماعية والفكرية" تقديم الدكتور محمد المين بلغيت، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع 2007 م .

[3] . كمال صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر اواخر عهد الدايات، رسالة ماجيستير في تاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية والانسانية،قسم تاريخ، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي معسكر 2007 . 2008 ص 13 .

بين مختلف أنحاء البلاد، إذ كانت الجهات الغربية تحظى بنسبة مرتفعة ما بين 7 % و8% والجهات الوسطى 6% بينما الجهات الشرقية لم تكن نسبة سكان المدن بها تتجاوز 3% من مجموع سكان البلاد، ونلاحظ كذلك في الأرياف هذا الاختلاف في التوزيع الجغرافي والاختلاف فيمعدل نسبة المجموعات السكانية إلى بعضها، إذ كانت قبائل المخزن والرعية التي هي على اتصال دائم بالحكام تؤلف أقلية بالنسبة لباقي سكان الأرياف الذين ظلوا بعيدين عن سلطة البايليك، وهذا ما دفع بعض الكتاب الذين اعتبروا نفوذ البايليك مرتبطا أساسا باستخلاص الضرائب إلى القوم بأن سلطة الدولة الجزائرية منحصرة في جزء صغير من البلاد، مثل المؤرخ الذي انتهى في دراسته لوضعية القبائل أثناء حكم الداي حسين باشا إلى التأكيد بأن سدس الجزائر الشمالية فقط كان يخضع لحكومة الداي، وهذا القول لا يخلو من مبالغة وتجنب للحقيقة، لأن الروابط التي كانت تشد السكان إلى السلطة الحاكمة لم تكن تقتصر فقط على فرض المطالب المخزنية، بدليل إقرار شيوخ القبائل وزعماء العشائر بسلطة الدولة ونفوذ البايليك ولو عن طريق تقديم الولاء والتبعية فقط دون دفع أية ضريبة[1].

وقد انقسم سكان المجتمع الجزائري على مستوى الريف والمدينة وشكلوا الفئات الاجتماعية التالية:

I. سكان المدن:

- **فئة الأتراك:** تعتبر من الفئات الاجتماعية الجزائرية منذ ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية 1518، حيث تشكلت النواة الأولى لفئة الأتراك العثمانيين في الجزائر من الجند الانكشارية ومن المتطوعين الذين أرسلهم السلطان العثماني سليم الأول 1520 إلى خير الدين بربروس[2] كانت هذه الفئة متماسكة بلغتها التركيبية ومذهبها الحنفي

[1] . ناصر الدين سعيدوني ،الشيخ المهدي بوعبدلي ، المرجع السابق، ص 111 .

[2] . ارزقي شويتام"المجتمع الجزائري، وفعاليته في العهد العثماني، رسالة دكتورة في تاريخ الحديث والعاصر، ص 60 .

تخضع لنظام قضائي خاص، والامتيازات حيث تمركزت في مختلف جهات الجزائر شرقا قسنطينة وعنابة وبسكرة، تبسة، أما في الوسط فقد شهدت مدن المدية والجزائر والبليدة تمركز كبير لها [1].

وقد وصل عدد الأتراك سنة 1829 في بايلك الغرب إلى 1300 تركي، وفي بايلك الشرق 1700 تركي وفي مدينة الجزائر 3976، وفي بأيلك التيطري حوالي 250، وبلغ العدد الإجمالي لهم 7876 تركي [2] ، كانت هذه الفئات تتمركز في الحصون أو الثكنات مثل حصن القصبة وثكنة الخراطين، وكذلك في الحاميات، والنفارات الموجودة في كل من قسنطينة وعنابة، وترجع قلة العنصر التركي إلى حالة العزوبة التي كان يعيشها اغلب أفراد الجيش التركي العامل، فضلا لتعرضهم للكثير من الأمراض والأوبئة التي كانت تظهر عدة من السفن التي يأتي فيها الأتراك [3] .

وفي أواخر العهد العثماني في الجزائر عرف عدد الأتراك انخفاضا ملحوظا حتى أصبح عام 1830 لا يتجاوز 4 ألاف شخص [4] وذلك بقلة المجندين من الشرق وكثرة وانتشار الأوبئة والكوارث الطبيعية.

- **الكراغلة:** لقد كانت لهذه الفئة أهمية كبيرة من حيث مكانتها في المجتمع فهي المجموعة التي تحتل المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي والتي تكونت نتيجة التزاوج بين الجند الانكشاري والنساء الجزائريات [5] .

[1] . صالح عباد "الجزائر خلال الحكم التركي 1830 . 1514 دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع ط 2007 . 02 ص355 .

[2] . ارزقي شويتام "المجتمع الجزائري وفعالياته" المرجع السابق، ص 84.

[3] . سعيدوني نصر الدين والشيخ المهدي بو عبد اللي المرجع السابق ص 92 . 94 .

[4] . عمار عمور الجزائر بوابة التاريخ ج1 ص 213 .

[5] . ابو القاسم سعد الله محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث المرجع السابق ص 105 .

فكانوا يشكلون في تبسة مثلا العنصر المهيمن من حيث العدد ومن حيث النفوذ، فهم الذي يملكون كل ارضي القرن 18 وكانوا يقطنون في أجمل وأحسن ما في هذه المدينة، ولا يقتصر وجود الكراغة على المدن كما هو الحال بالنسبة للأتراك بل كانوا متواجدين في للأرياف كذلك، ويعود أصل كراغلة الأرياف إلى أولائك الذين طردوا من مدينة الجزائر أثناء تمردهم على السلطة التركية في سنة 1692 م .

وقد ذكر العنتري أن تولي العديد من الكراغلة مناصب باي كان أكثر حظا في بايلك الشرق، مقارنة مع بقية البايلكات ففي سنة 1803م و 1804م شهدت مدينة وهران تولي عثمان باي منصب باي، وهو ابن محمد بن عثمان كبير باي وهران.

أما وضعهم في نهاية الوجود العثماني كان غير مستقر والدليل على ذلك إلى فتح باب التجنيد أمام العناصر المحلية وهذا جعل من الكراغلة والأتراك يتبعان سياسة التقارب، وانعكس هذا سلبا على العلاقة بين الكراغلة والسكان المحليين إذ أصبح الجزائري العادي ينظر إلى الكراغلة نفس النضرة للسادة الأتراك الحاكمين [1] .

- **الأندلسيين** : فقد تكاثر عددهم مع مجيء الأتراك وتشجيعهم للجهاد البحري ضد النصارى، وأصبحوا يألفون نسبة كبيرة من سكان المدن الساحلية اثر صدور قرارات الطرد الجماعية في السنوات (1609 إلى 1614) ، وتميزت سنوات(161، 1667، 1670) بوصول عدد كبير منهم إلى مدينة الجزائر حتى أصبح عددهم يفوق 25 ألف نسمة.

وقد كانت الهجرة الأندلسية عامل ازدهار اقتصادي وتطور عمراني ونمو بشري، حيث بعثت مدنا من انقاضها بعد أن كادت تختفي مثل (تنس ودلس وجيجل وشرشال، كما أنشئت مدن جديدة كالقليعة والبليدة) وطوروا بعض المدن القديمة كتلمسان وأرزيو

[1] . احمد الشريف الزهار "مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب اشرف الجزائر ، تح : احمد التوفيق المدني" ط,خ دار البصائر الجزائر, 2009 ص 166 .

ومستغانم وعنابة وتزايد عددهم مع مرور السنوات نتيجة النفي الذي تعرضوا له حتى وصل عدد الأسر الأندلسية في الجزائر في عام 1619 م بألفي عائلة، أي حوالي عشرة ألاف نفر .

ويمكن أن نشير إلى أن المناصب الإدارية كانت توزع على أساس التقسيم الاجتماعي، فالأقلية التركية هي التي تحتكر المناصب العليا، تليها جماعة الكراغلة التي استحوذت على المناصب الإدارية ضئيلة الأهمية مع بعض الوظائف الدينية والخدمات الثقافية، في الأخير تأتي بقية السكان وهم طائفة البرانية [1].

- **البرانية** : أو الوافدين * وهم سكان المدينة المؤقتين، أي العناصر المحلية الوافدة إليها من مختلف الأقاليم المجاورة إليها بغرض البحث عن العمل لكسب لقمة العيش، وقد اختصت كل جماعة من جماعة البرانية في المدينة القيام بأعمال معينة .

ويمكن تحديد ستة فئات من البرانية كالتالي:

1 جماعة البساكرة : تتكون من أهالي الزيبان ووادي ريغ ووادي سوف وتوقرت وهم اثني عشرة قبيلة انضوت تحت البساكرة الذين قدموا إلى المدينة بحثا عن العمل

2 جماعة بني ميزاب : ينتسب إليها سكان غرداية وبني يزقن وبريان بالإضافة إلى سكان بني مزاب ومناطق الشعابنة و ورقلة وهم من أتباع المذهب الإباضية وجد حوالي ثمانية آلاف مزابي[2] .

3 الجماعة الجيجلية : وتعتبر من أقدم العناصر البرانية المستقرة في الجزائر، وهم يحضون بمعاملة خاصة بسبب احتضانهم للإخوة بربروس .

---

[1] . هشام بوبكر "جوانب من الحياة الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزائر أواخر الفترة العثمانية" أفاق للعلوم 07 مارس 2017 ص 292 ص293.

* الوافدين، يتم إطلاقه على جميع الأجانب المتواجدين في الدولة سواء العاملين أو التابعين لهم في الدولة .

[2] . هشام بوبكر : المرجع السابق ص 293 ص294 .

4 جماعة القبائل : يعود أصلهم إلى المناطق الجبلية القريبة من مدينة الجزائر ومعظمهم من جرجرة، اشتغلوا في الدكاكين والبساتين وتجارة الفحم

5 الغرباء والمجهولون: ذكر اسمهم في السجلات تارتا بالغريب وأخرى بذكر منطقة التي وفد منها وهم من مختلف المناطق لكنهم خارج إطار الجماعة [1].

6 الزنوج: طبقة تتألف من العبيد السود أصولهم من السودان عن طريق الواحات الصحراوية للعمل في المنازل، وقد تكاثر عددهم نهاية القرن 18 مابين ألفين إلى ثلاث ألاف نسمة [2].

- **الدخلاء:** تنقسم إلى طائفتين كالتالي:

1. **طائفة اليهود:** وتمثل العنصر المهم بين الدخلاء، وقلة منهم من يرجع أصوله إلى ما قبل الفترة الإسلامية ومنهم من فر مع المسلمين مع الأندلس جراء اضطهاد النصارى وقد قدر الأب "دان" عددهم في مدينة الجزائر عام 1634 ب عشرة ألاف يهودي، ثم قدرهم لوجيه دي تاسي" 1725 ب خمسة عشر ألف من مجموع كل يهود الجزائر البالغ عددهم ثلاثين ألف نسمة، وكان اليهود من الممارسين للسمسرة والربا، كما مكن المال كبارهم من التأثير في الحياة السياسية وخاصة في مراحل الأخير من العهد التركي [3].
2. **الطائفة المسيحية:** وهي أيضا تشكل إحدى العناصر المهمة داخل المجتمع الجزائري، وتضم هذه الفئة التجار الأجانب والقناصل والإرساليات تندرج تحت فئة الأحرار ، كان عددهم قليلا جدا بمدينة الجزائر وهم عادة ما يحضون باحترام

[1] . بوبكر هشام : مجلة أفاق العلوم ،المرجع السابق ص 294 .

[2] . مؤيد محمود " الجزائر خلال الحكم التركي، ص333.

[3] . عمار عمور، المرجع السابق، ص 251 .

الأتراك،ويكونون في حماية إحدى الدول الأوروبية التي تكون في حالة سلم مع حكومة الداي [1].

عرف عدد الأسرى تراجعا في أواخر القرن 18 م إذ لم يتجاوز ثلاثة ألاف أسير. ويعود أسباب هذا التراجع إلى التقهقر الذي عرفه الأسطول الجزائري [2].(للاستفسار اكثر ينظر للملحق 04).

II. **سكان الريف:** كان سكان الريف خلال العهد العثماني يمثلون الأغلبية الساحقة من المجتمع مابين 90 و95 % من مجموع السكان [3] وهذا ما جعل المجتمع الجزائري يأخذ طابعا ريفيا في معظم الجهات:

- **الأجواد:** وتعني النبلاء وهم الذين فرضوا نفوذهم بالقوة في منطقة من المناطق تتسع أو تضيق حسب وضعية السلطة المركزية، ولم يكن أمام الأتراك إلا الاعتراف بنفوذ هؤلاء الأجواد وفي الكثير من الأحيان يعلنون عليهم الحرب، ويكثرون الصراعات داخل عائلاتهم فيناصرون صفا ضد أخر، اضطرت السلطة التركية للتعاون مع هؤلاء في الكثير من المناطق، وكان هؤلاء أسيادا في مناطقهم يجمعون الضرائب ويرفضون الأعمال الشاقة ويجمعون الغنائم دون تدخل مباشر من السلطة المركزية، لكن هذه السلطة تحاربهم تشعر بان قوتهم زادت وأصبحت تهددها [4] .
- **المرابطين:** انتشرت ظاهرة المرابطين منذ بداية القرن 15م وتواصلت في العهد التركي بقوة، حيث أورد"لويس زين" إحصائيات رسمية تعود إلى سنة 1880م، تذكر أن عدد العائلات المرابطة بلغت حوالي 115 عائلة [5] .

---

[1] . ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 46 .

[2] . فتيحة الواليش، الحياة ببايلك الغرب، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ جامعة الجزائر 1994 ص 118 .

[3] . صالح عباد المرجع السابق، ص 359 .

[4] . صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي ، ص361 .

[5] . المرجع نفسه ص 363 .

وزادت الطرقية عددا في العهد التركي فبعد القادرية والشاذلية وظهرت الشبيحة والتيجانية والرحمانية والراشدية وغيرها كثر، وتمكن قوة هؤلاء المرابطين ورجال الطرق ينتقلون في طول البلاد وعرضها دون خوف من الهجوم لصوص وقطاع الطرق عليهم.

وقد كانت السلطة التركية نفسها تستعين بالمرابطين في نقل الأموال عبر الطرقات غير الآمنة، ففي أوائل القرن 19م كان المقراني مرابط ، مكلفا بنقل أجرة الجنود من قسنطينة إلى مدينة جيجل [1].

قبائل المخزن: ذكر عمار بحوش إن القبائل المخزنية هي التي تتحالف مع الحكام وتتعاون معهم في جمع الضرائب والمحافظة على الأمن مقابل إعفاءها من دفع الضرائب

وذكر ناصر سعيدوني بقوله يمكن لنا أن نعرفها من حيث التكوين بأنها عبارة عن تجمعات سكانية اصطناعية متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها

ومن أشهر هذه القبائل المخزنيةالحراكتة في الشرق، لعمامرة في القبائل لعبيد في إقليم التيطري[2]. والأسباب الغير مباشرة التي جعلت الحكام الأتراك يستخدمونها ويعطونها صلاحيات دون غيرها ما يلي:

لأنها قبائل قوية قادرة على التحكم ومهيأة للقتال في كل وقت، وكذا قلة العنصر التركي

تواجد هذه القبائل في المناطق الإستراتيجية من البلاد لأبعاد خطرها والحد من عصيانها[3]

[1] . نفسه ص 363

[2] . ليلة تيتة، المرجع السابق ص 138

[3] . ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية في العهد العثماني" دراسات وابحاث في التاريخ الجزائر في العهد العثماني" دار البصائر ط2، الجزائر 2009 ص 219

قبائل الرعية: هي قبائل لم تحضا بأي امتياز من السلطة التركية، وهي التي كانت تدفع الضريبة والرسوم المختلفة كما كانت تفرض عليها أعمال السخرة ** وكانت وضعيتها أسوء من تلك القبائل التي لم تخضع للسلطة المركزية لأنها تقطن مناطق وعرة تصعب على القوات التركية أن تتواجد فيها بصفة دائمة [1].

أدت بعض الصراعات والحروب التي كانت تندلع بين القبائل الريفية بسبب التنافس حول المراعي ونقاط المياه ومحاولة فرض الوجود، ببعض القبائل الاستنجاد بالإدارة العثمانية والدخول تحت حمايتها [2] .

** . السخرة: يشير عادة إلى شخص يخضع لنظام السخرة: أي شكل من أشكال العمل المقيّد أو العمل المأجور يتمتع فيه العامل(عامل السخرة) بسيطرة ضعيفة على ظروف العمل.يمكن أن يشير عامل السخرة ونظام السخرة إلى الفترة الاستعمارية .

[1] . ناصر الدين سعيدوني، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق ص98.

[2] . ارزقي شويتام، المرجع السابق ص 18.

المبحث الثاني:

أساليب الاحتلال الفرنسي اتجاه فلاحة الجزائريين

المبحث الثاني: النشاط الفلاحي في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي

المطلب الأول: مصادرة الأراضي خلال الاحتلال الفرنسي.

المطلب الثاني: الأرض الجزائرية ومقوماتها.

المطلب الثالث: الشركات الفرنسية للاحتياط والطرق التجارية.

تمهيد:

كان النظام الفلاحي الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي نظاما شبه إقطاعي وقبلي، وكانت الأراضي الجزائرية زراعية وخصبة، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يركز المحتلون الفرنسيون من الاستحواذ على اكبر مساحة من هذه الأراضي بعد دخولها مباشرة ويستغلها لصالحة عن طريق مصادرتها ونهبها من أيدي أصحابها الجزائريين، إضافة إلى إنشاء شركات خاصة للفلاحين الجزائريين كأداة لفرض السيطرة عليهم وكذا الطرق التجارية من اجل ربط المستعمرات تحت حكمها وبهذا الاحتلال الفرنسي وضع يديه على الممتلكات في الجزائر بطريقة قانونية كما يدعي .

المبحث الثاني: الفلاح الجزائري بين السياسة الفرنسية وجمع القوت

المطلب الأول: مصادرة الأراضي خلال الاحتلال الفرنسي:

شكلت الأرض محور الصراع عبر الأزمنة التاريخية ومحور انشغال الجماعات والقبائل، ليظهر مفهوم الملكية ببعده القانوني وتضفي عليه الصيغة الدينية في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، طرأت تغييرات في طبيعة العقار بهدف تأهيله واقتلاع العنصر المحلي جذريا منه بمختلف الأساليب في كل مناطق البلد بإقبال مكثف من الأوربيين، بعد أن سبقتها حملات عسكرية وعمليات إبادة من اجل إرساء القواعد الأولى للاستقرار، فقد استخدمت الحكومة الفرنسية المتعاقبة على الجزائر العديد من الخطط المدروسة من بينها تشريعات عقارية هدفها سلب الأرض واستنزاف المادي والمعنوي لدرجة أن يصبح صاحب الأرض غريبا عن أرضه، وكنتيجة لسياسة المراوغة من خلال لعبة التشريع والتي تحول فيها الأوروبي إلى مواطن فعلي يتمتع بامتيازات مادية ومعنوية قسمت التشريعات عبر مرحلتين:

_ مصادرة الأراضي خلال الحكم العسكري (1830 . 1870):

. مرسوم 8 سبتمبر 1830: يقضي بحجز أملاك العثمانيين والجزائريين أملاك البايلك والموظفين" الذين غادروا البلاد، وكذا الأوقاف الإسلامية الحبوس" بهذا القرار يكون الاحتلال قد انتهك البند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر الموقعة 5 جويلية 1830 التي حررها قائد الحملة ديبرمون[1] * ، التي تنص على العرض لأملاك الجزائريين

قرار كلوزيل الصادر في 7 ديسمبر 1830: يخص على ضم كافة الأوقاف الإسلامية التي شملت أوقاف مكة و المدينة والمساجد والزوايا وسبل الخيرات وأملاك الجيش الانكشاري بدعوى إنها تحرض على الثورة [2].

قرار 10 جوان 1831 : الخاص بأملاك الداي والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد[3].

مرسوم 31 أكتوبر 1830: صدر هذا المرسوم لتأكيد ما جاء في المراسيم السابقة أطلقت يد السلطة الاستعمارية للتصرف في الأوقاف وان تفعل فيها ما شاء

قرار 24 أفريل 1834 : وقعه جانتي دوسي بمدينة الجزائر ينص على مصادرة أخصب الأراضي الجزائرية التي هذا القرار ليقهم مراسم حكام الفرنسيين[4].

---

[1] . حمدان بن عثمان خوجة المرآة، تقديم وتحقيق محمد العربي الزبيري د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975 ، ص64.

* ديبرمون ولد 1773 وهو قائد الحملة الفرنسية على الجزائر كان من جينيرالات الامبراطورية إلى لويس الثامن عشر هو الذي وقع على وثيقة الاستسلام وأول من نكث العهد الذي عقده الجزائريين باسم الأمة الفرنسية.

[2]. بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر(1830. 1889) ج1 ، دار المعرفة الجزائر، ص 158 .

[3] . عدة بن داهة خلفيات الحقيقة للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 . 1962) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 المنعقد بولاية معسكر يومي 20 ،21 نوفمبر 2007، ص 131.

[4] . ابو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية (1900 . 1930) ج2 ط4 ، دار الغرب الإسلامي بيروت 1992، ص 51 .

مرسوم 22 جويلية 1834: لقد حدد هذا المرسوم وضعية الجزائرية بالنسبة لفرنسا "الجزائر ارض فرنسية" وهو معروف بما يسمى قانون الإلحاق كما بين الأرض التي ستطبق عليها النصوص التشريعية لا سيما تلك المتعلقة بانتزاع الملكية والتي ستجعل من الإستطان على حساب القبائل عملا قانونيا وهذا المرسوم من اخطر القرارات لأنه جعل من الجزائر ملك لفرنسا وبالتالي كل التجاوزات والانتهاكات التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية بالجزائر مسموح بها [1].

قرار 24 أوت 1839: ينص هذا القرار على مصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر عند استأنافه للجهاد، ذلك الجزء الأكبر من الإقليم الجزائري ، بومعزة بالظهرة والونشريس وبوبغلة في منطقة القبائل واحمد باي في الشرق، وهذا ما وضع حد لمقاومة الجماهير وتدمير المحاصيل ومصادرة الأراضي بعد انتهاك معاهدة تافنة 1837[2].

كما قسم الأملاك الوقفية إلى أملاك دولة وتخص كل العقارات المحولة التي تواجه المصلحة العمومية عن طريق قرارات تشريعية وكان من ضمنها الأوقاف للأملاك المستعمرة والأملاك المحتجزة [3].

قرار النظام العام لمصادرة 1 ديسمبر 1840: وقعه الكونت فالي بمدينة الجزائر جاء هذا القرار لإمضاء على كل أنواع المصادرات التي حصلت من قبل وان تمس كل من قام بأعمال عدائية ضد فرنسا، قدم قبل هذا التاريخ بيجو في 14ماي 1840 تصريحا يقول

[1] . المرجع نفسه ص 53 .

[2] . بشير بلاح تاريخ الجزائر المعاصر... المرجع السابق ص 158 .

[3] . احمد شعلال، متيجة في العصر الحديث مجلة علمية، أعمال الملتقى الوطني متيجة عبر التاريخ 15/14 أفريل 2015 ع15 جوان 2016 جامعة البليدة ص 65 .

فيه "أينما تتوفر المياه الصالحة والأرض الخصبة يجب تركيز الكولون وتوزيع الأرض عليهم وجعلهم مالكين دون محاولة للتعرف على أصحابها [1].

24 مارس 1843: جاء على اثر إلغاء قرار 7 ديسمبر 1830 إذ مكن الحكام الفرنسيين من مغالطة الأهالي بدمج الأوقاف في أملاك الدولة[2].

قرار 1844: يقضي بإلغاء منح حق التصرف في الأرض الحبس وتم توزيع نسبة كبيرة منها على الوافدين الأوربيين[3].

كما اثبت شرعية ما تملكه الكولون من قبل وصادق على العقود العقارية السابقة وقرر أن البيع العقاري الذي شكل ثمن البيع قابل للاشتراك ثانية بدفع التعويض النقدي عنه وان القانون الفرنسي سيكون هو المرجع المتحكم في عمليات انتقال الأراضي وسيضمن حقوق الفرنسين، تطبيقا لهذا المرسوم تم انتزاع 168000 هكتار في منطقة الجزائر العاصمة وحدها عاد منها 95000 هكتار لقطاع الدولة 37000 هكتار لصالح الأوروبيين [4].

. مرسوم 31 جويلة 1845: تم بموجبه مصادرة أملاك الجزائريين العقارية والمنقولة الذين يقومون باي نشاط عدائي ضد فرنسا، هدف المرسوم إلى قمع الانتفاضات ضد الاستعمار والحصول على الأراضي والاستحواذ عليها من طرق قله من المعمرين الكبار

[1] . عدة بن داهة خلفيات حقيقية ... المرجع السابق ص 132 .

[2] . بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر ...المرجع السابق ص157 ،158.

[3] . جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائرالحديث المعاصر، المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1944، ص119.

[4] . عبد اللطيف بن اشنهو، تتكون التخلف في الجزائر، محاولة لدارسة حدود التنمية الرأس مالية في الجزائر (1830 . 1962) راجعه عبد السلام شحاتة، دققه د. محمد يحي ربيع، د ط ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، 1979 ، ص 27 .

الذين كانت الفلاحة بالنسبة لهم مشروع قد بدا مع بداية الاحتلال لكن اشتد في عهد الجمهورية الثالثة التي عملت على تشجيع الاستيطان بتقديم الأراضي مجانا [1].

. أمرية 12 جويلية 1846: جاءت لتصحح قرار 1844 بالتحقيق في سندات الملكية المقدمة من الحائزين على الأراضي غير المستغلة وعرضها على الحاكم بغرض الإسراع في الإجراءات الإدارية القانونية، حيث تخضع عملية التحقيق في الملكيات لوزير الحربية وقد تم استثناء المدن الرئيسية في هذا الإجراء ويرجى التحقق عن طريق مجلس المنازعات وهو هيئة إدارية قضائية لتحديد العقار حيث أن المحاضر المصادق عليها من طرف المجلس لا يمكن الطعن فيها وفي غياب الشروط المطلوبة من طرف السلطات الاستعمارية، يعتبر بدون مالك وبالتالي يضم للدومين بطريقة إلية، وفي هذا الظروف وجد الجزائريون أنفسهم في سياق مع الزمن الإثبات ملكيتهم .وفي 20 سبتمبر 1847 جاء قانون يقر بحق الجزائريين في استرجاع الأوقاف من يد المحتل إلا أن القانون لم يكن إلا حبر على ورق [2].

. مرسوم 16جوان 1851: ينص على أن الملكية حق مصون للجميع بدون تمييز الملاك عن الأهالي والملاك الفرنسيين وغيرهم، كما يعطي الحق للدولة في حيازة أراضي العروش [3]، لم تمض سنوات على صدور هذا القانون حتى اتخذ قرار تعسفي يحدد الأراضي من اجل متطلبات التوسع في الاستعمار.

قرار30 أكتوبر 1858: جاء هذا القرار ليخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا [4]، وسمح لليهود وبعض المسلمين امتلاك الأملاك الوقفية وتوريثها وبذلك ادخل

[1] . مريم بوراية، النظام القانوني للأراضي الفلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية المركز الجامعي تندوف، ع الرابع جوان 2018، ص 357،358 .

[2] . أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، عالم المعرفة، ج 2 ، الجزائر 2009 ص 91 .

[3] . عبد اللطيف بن اشنهو المرجع السابق ص 27.

[4] . محمد كنازة ، الوقف في التشريع الجزائري دار الهدى الجزائر 2006 ، ص 55 .

الوقف نهائيا في مجال التبادل العقاري حسب أحكام القانون الفرنسي فسهل ذلك ظهور المستعمرات الأوربية الأولى بالقبة والشراقة ودالي إبراهيم وحسين داي[1].

. القرار المشيخي 22 أفريل 1863: تضمن هذا القرار حق استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها وفرض تقسيمها بعد ذلك على الدواوير وعلى الأفراد لتفتيتها وتحويلها إلى ملكيات فردية بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين أي جذبهم إلى الحضارة الفرنسية من خلال ما سيترتب عن ذلك من تكثيف معاملاتهم العقارية مع المستوطنين وتأثرهم بهم، وبذلك انتقلت مساحة هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية والكولون وتحول كثير من الجزائريين من ملاكين إلى خماسين في حقولهم لا يحصلون سوى على ما يسد رمقهم واضطر كثيرا ممن احتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الاستدانة لشراء البذور من الأوربيين أو اليهود بفوائد بلغ بعضها 20 % شهريا أي 240 % سنويا [2]توزيع الأراضي وفق القرار المشيخي:

ارض الملك	2840591 هكتار
ارض العرش	1523013 هكتار
ارض المجالات البلدية	1336492 هكتار
ملك الدولة	1003072 هكتار
الملك العام	180643 هكتار

[1] . بشير بلاح، المرجع السابق ص 362 .

[2] Charles andre julien. Histoire de lalgere. Contemporaine(1827 1871) presses univeritaire de France. Paris 1964 .p31.

لقد مس هذا القرار 373 قبيلة حيث تم تكوين 667 دوارا يحوي 2129052 جزائريا وهكذا وبصفة شرعية قد سرقت الدولة المستعمرة للجزائريين 2520207 هكتار يعني 36% من أراضيهم [1].

. السلب والنهب: يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر من أبشع أنواع الاستعمار من خلال السياسة التي اتبعها و طبقها على الجزائر وشعبها، إذ كانت هذه السياسة مبنية أساسا على النهب والسلب والاستغلال، وهذا بغية تكريس وجودها وتوسعها [2].

فالثروات التي تملكها الجزائر قد أسالت لعاب دي برمون وجنوده في الجزائر حسبهم بلاد ثرية ببضائع القرصنة وتحف الشرق وذهب إفريقيا وعبيدها إذ كان الكثير من المشاركين في الحملة يحلمون بملأ جيوبهم وبطونهم واستقراء من هذه الأرض، فقد كان أول من قام به المحتل نهب خزينة الدولة فبمجرد ما أن وطأة قدمه العاصمة أسرع إلى استحواذ بطريقة النهب على جميع ما ظفر به من ذخائر القصر من حال وسلاح ومجوهرات، أما تقدير مكان موجود في الخزينة فقد ذكرت بعض المصادر المعاصرة أن خزينة الجزائر تحتوي على ما يقارب 50 مليون دولار سنة 1830 وما يدل على ثراء خزينة الجزائر [3].

إن عملية النهب والسلب لم تقتصر على ذلك، بل مست أملاك الجزائريين فقد تم سلب أراضيهم بشتى الوسائل ومنحها للمهاجرين ومن فرنسا وغيرها إلى الجزائر، فقد قامت على الاستلاء على أراضي الحكام الجزائريين من الديات والباشوات والبايات وبعض الكراغلة التي كانت قد أعادتهم طردا إلى تركيا، وقد ضمتها تحت اسم الدومين ولم تكتف بالاستيلاء على هذه الأراضي بل سرعان ما مددت يصرها إلى أراضي الحبوس والأوقاف

[1] . محفوظ قداش، جزائر الجزائريين بين (1830 . 1954) ترجمة محمد المعراجي منشورات ANEP ،الجزائر 2008،ص165 .

[2] . إبراهيم مياسي ،مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 . 1962) ،د ط،دار هومة ، الجزائر، 2012 ،ص 121 .

[3] . أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية ...المرجع السابق ص 23 .

الدينية، فأرادت ضمها إلى دومين الدولة لكنها اصطدمت بحاجز الشريعة الإسلامية كونها تحرم ذلك إلى أن الإدارة الفرنسية لجأت إلى التحليل وأجَرت الأوقاف بعقود طويلة الأجر مدها إلى 99 عام رغم أن الإيجار المفروض اسميا إلى أنّ السلطات كانت تتنازل إلى بعد سنة أو سنتين هذا لم يكن إلا بيعا تحت ستار للإيجار وهذا ما يمثل عملية النهب الحقيقية [1].

ومن مظاهر النهب والسلب كذلك هدم البيوت وإلحاق الضرر بالممتلكات بعد مرور 3_ سنوات من الاحتلال تم هدم مدينة الجزائر تحت مبررات مختلفة فضاعت أملاك الناس وحقوقهم دون أي تعويض كما قامت يهدم الأسواق والمباني والمؤسسات الخيرية [2].

النظام الضريبي (إثقال الجزائريين بالضرائب):

لقداتبع الاحتلال الفرنسي سياسة ضريبية قاسية على الشعب الجزائري وهذا ما جعل الفلاح يفقد أرضه ويصبح عاملا فيها.

حكور : هناك من ذكرها بأنها الثمن الذي يدفع مقابل شراء أراضي العزل [3]، وهذا نظام كان متبعا أثناء العهد العثماني وقد أبقته فرنسا إذ قدرت قيمة الكراء ب 20 فرنكا في المناطق التي تقدر فيها قيمة العشر ب 25 فرنك الواحدة أما التي يقبض اقل من ذلك فان قيمة الحكر قدرت بعشر فرنكات فقط وهذا دون النظر إلى الظروف المختلفة والتي سادت تلك السنة .

[1] . عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص 102 .

[2] . جمال قنان، المرجع السابق ص 117، ص118.

[3] . عبد الحميد زوزو نصوص والوثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830. 1990)، ط1 موفم للنشر، الجزائر، 1984، ص 25 .

اللزمة الخاصة بقبائل زواوة : وهي الضريبة يدفعها كل من بلغ سن رفع السلاح [1].

السخرة : كالحراسة الليلية دون اجر والحراسة ضد الحرائق دون اجر وكذلك العمل في المزارع المستوطنين والمصالح والمشاريع الاستعمارية دون مقابل أيضا ،أو دفع مبلغ من المال لقاء الإعفاء من المهام الظالمة ودفع الضرائب عن بعض الحيوانات كالحرث والجر، حيث كانوا يأخذون 4,88 فرنك سنويا [2].

بلغ نسبة الضرائب مابين 15 . 20 % من مداخيل الوحدات الإنتاجية الجزائرية في مطلع القرن 20 وقيمتها الإجمالية 21 مليون فرنك عام 1887[3]، بالإضافة إلى الضرائب الخاصة بالقانون الفرنسي التي حددها مرسوم 1847/10/28 وهي تدفع من قبل الفرنسيين والأهالي والأجانب ونذكر منها ضريبة المساكن، ضريبة العائدات على قنوات الري [4]، وما يمكن قوله عن النظام الضريبي المطبق في الجزائر انه كان في بدايته مستمدا من النظام الضريبي العثماني فبعد استيعاب المستعمر لهذا النظام وفهمه قام بتطبيقه إلى غاية 1844.

بالإضافة إلى هذه الضرائب هناك ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة

الضرائب المباشرة: تتمثل في الضرائب التي تفرض على الأشخاص الماديين وتقتطع مباشرة مثل ضريبة المهنة، دخل العام العقارات، حقوق الجمارك، ضرائب البلدية

[1] . الغالي الغربي دراسات في الدولة العثمانية والشرق العربي، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، د.ت.ط ص89 .

[2]. رابح لونيسي تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ط1، دار المعرفة، الجزائر، د.ت.ط، ص 98 .

[3] . بشير بلاح، المرجع السابق ص 258 .

[4] . شهرزاد شلبي، ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومات الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19 مذكرة مجستار في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة باتنة ، 2009.2008 ص 122 .

بالإضافة إلى الضرائب على الكلاب والثيران الحرثة وحقوق ذبح الحيوانات وإقامة أسواق، والضرائب المفروضة على الجزائريين من 80 و86 من إجمالي الضرائب [1].

الضرائب الغير مباشرة : هي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات كالرسم على القيمة المضافة وحقوق الطوابع والتسجيلات والرخص المختلفة وحقوق الصيد، وضريبة على الرعي فعلى سبيل المثال حررت مصالح الغابات 96,750 محضر عقوبة ضد الجزائريين بتهمة الرعي الغير شرعي مابين سنتي 1883 و1890 ووفرت للخزينة الاستعمارية 1,858000 فرنك عام 1890 .

مصادرة الأراضي خلال الحكم المدني (1870 . 1900):

بعد الإعلان عن الجمهورية الفرنسية الثالثة في فرنسا واصلت إدارة الاحتلال بالجزائر مصادرة الأراضي الزراعية في فترة الحكم المدني، حيث تميزت في هذه المرحلة بالسيطرة والتحكم في الملكية بواسطة جملة من القرارات والمراسيم والقوانين أهمها:

. **مرسوم 1870/12/24:** الذي نص على ضم أراضي القبائل الجزائرية المجاورة لمناطق الاستيطان إلى المناطق المدينة[2].

. مرسوم 1871/03/21: صدر بعد اندلاع ثورة المقراني ونص على مصادرة الممتلكات القبائل الثائرة ومنح بعضها للنازحين من الألزاس و اللوريين[3].

. قانون 1871/05/08: نص عن مصادرة الأملاك الجماعية والفردية التي تعود إلى القبائل أو السكان الذين قاموا أو يقومون بنشاط عدائي[1].

[1] . رابح لونيسي ، المرجع السابق ص 99 .

[2]. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ص 257.

[3]. رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ص 90 .

.قانون 1871/06/21: تضمن منح 1000,000 هكتار من الأرض للنازحين من الألزاس و اللوريين الذين فضلوا الجنسية الفرنسية على الجنسية الألمانية وقرروا الاستقرار بالجزائر وفضلا عن دعمهم 40000,0000 فرنك بموجب قانون 15 سبتمبر الموالي[2].

. قانون 21 جويلية و 4 سبتمبر 1871: يسمح بتأجير الأراضي للمعمرين ما مقداره 100 ألف دون دفع الضرائب [3].

. قانون فارني 26جويلية 1873: اخذ هذا القانون اسمه من صاحبه فارني، صدر في 26 جويلية 1873 ونص على إخضاع قانون الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي وإلغاء جميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية أو العرف المحلي، ووجه ضربة قاضية للأراضي التي كان يمتلكها السكان في منطقة سيدي بلعباس وأقام الملكية الفردية داخل الأعراش في ذلك الحين[4].

. قانون 22 أفريل 1887: المكمل لقانون وارني وتدقيق التركيز على ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون الأوروبيين وإتمام لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أو القبيلة قامت السلطات الاحتلال الفرنسي بمساعي لمراجعة قانون 1873 وتعديله وذلك

---

[1]. صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870. 1900) ط1 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999 ص 113 .

[2]. رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 90 .

[3]. بوضرصاية بوعزة ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي (1830. 1930) ط1، دار الحكمة، الجزائر، 2011، ص 97 .

[4]. عدة بن داهة ، أبعاد تشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر في ضوء قانوني 1887/04/28 و1897/02/17 ، الملتقى الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830. 1962) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، المنعقد في ولاية سيدي بلعباس يومي 20. 21 مارس 2007 ص227 .

خدمة لمصالح المعمرين بين قانون يبطل الخطر المفروض على نقل أملاك العرش التي لم يقدم محرر قانون 1873 على مراجعتها وهكذا صدر قانون 1887/04/28[1].

. قانون الأهالي 28 جوان 1881: صدر عقب اندلاع ثورة المقراني 1871 تم إصداره في 28 جوان 1881 وهو مجموعة من النصوص القانونية الاستثنائية والإجراءات القمعية الشديدة [2]، وكان هدف هذا القانون من الناحية الاقتصادية هو إرهاب الشعب الجزائري وتفقيره وتجريده من أرضه وممتلكاته حيث تقدر مساحة التي صدرت بعد ثورة المقراني ب4530000 هكتار.

قوانين استغلال وتنظيم الغابات:

شكلت الغابات بالجزائر قبل الفترة الاستعمارية وخلالها إحدى أهم مصادر العيش بالنسبة للجزائريين خاصة سكان الريف، فقد استغلت الغابات لتلبية عدة حاجات إذ كانت التجمعات السكانية والقبائل الجزائرية في أمّس الحاجة إليها كالحطب المستغل لأغراض التدفئة، الطبخ، البناء....الخ، بل كانت المساحات كثيرة داخل الغابات وبجوارها تستغل للفلاحة أضف إلى ذلك أن الغابة كانت تشكل مراعي خصبة بالنسبة لمربي المواشي لهذا احتلت الغابة مكانة أساسية في النشاط الاقتصادي والحياة المعيشية في المجتمع الجزائري خلال القرن 19[3].

[1] . رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص

[2] . اكرم بوجمعة ، اوضاع الجزائر مطلع القرن 20 ، مجلة كلية التربية الإنسانية جامعة تلمسان، 2016، ص 165 ص 166 .

[3] . بوعلام بلقاسمي ، مسالة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830.1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 27 .

حيث كتب احد الإعلاميين في سنة 1892 يقول " كانت الغابة في الزمن الغابر تفي بنصف بل بثلثي ضروريات معاش الأهالي" [1] ونذكر أهم القوانين التي استغلت بها إدارة الاحتلال الفرنسي الغابات لصالحها.

. مرسوم 24 جويلية 1870: يمنح بموجبه للشركات كل الأراضي التي مستها الحرائق دون مقابل وتسمح لها بشراء الأرض التي سلمت من النيران بأثمان منخفضة جدا ما دفع بأصحاب الشركات إلى تعمد حرق المزيد من الأراضي الغابية قصد الاستفادة من الامتيازات التي جاء بها مرسوم 1870.

. قانون 17 جويلية 1874: جاء هذا القانون ليوسع من سلطات القمعية لصالح الغابات فأصبح بإمكانها حجز كل أنواع ممتلكات الجزائريين المشتبه بهم في القبائل الجزائرية، كما أن القانون يسمح لها بتكليف هذه المصالح بتحديد مساحات كبرى من الغابات ووضعها تحت تصرف السلطات العسكرية لاستغلالها لأغراض حربية [2].

. قانون 9ديسمبر 1885: يتضمن هذا القانون السماح لمصلحة الغابات تجميع الجزائريين المقيمين قرب الغابات في نقاط المحدودة، واعتبار الرعي والزراعة في الغابات ممارسات غير قانونية يعاقب عليها بالسجن، فما كان غير مسموح به القرارات إدارية غير قابلة للتعديل في السابق أصبح بموجب تشريع ديسمبر 1885 ممنوع بقوة القانون ويعد جريمة.

[1] . شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871.1919) تر: الحاج مسعود أكلي، ج1 ، ط1، دار رائد الكتاب، الجزائر، 2007، ص 195 .

[2] . بلقاسمي بوعلام ، المرجع السابق ، ص 32 .

ومن جهة أخرى يسمح هذا القانون لشركات استغلال الغابات بإنشاء مصالحها الغابية الخاصة فعمدت بدورها إلى سلب الجزائريين من أموالهم وأراضيهم عن طريق الغرامات المالية والمصادرة لإثراء خزائن الشركات [1].

وأيضا نجد من قوانين مصادرة الأراضي:

قانون 6 ديسمبر 1885: نص هذا القانون في تشديد حياة السكان أكثر حرمانا، بعد أن تم حرمان السكان الغير حائزين على سندات الملكية من أراضيهم في العقود السابقة لهذا التاريخ هاهم لان يركزون نظرهم على قلة من السكان التي لا تزال تملك سندات الملكية على التخلي على مساحتهم المحاطة بالغابة [2].

. **قانون 13سبتمبر 1904:** انصبت مجهودات الاحتلال الفرنسي بكل قوة وعزم على سلب الأراضي الجزائرية وتحقيق لهذا الغرض جاء قانون 13 سبتمبر 1904 ليمكن الكولون من الاستثمار بالأراضي وامتلاكها بالطرق الشرعية، ويتضمن هذا القانون حيثيات انتقال الأراضي العمومية المعنية للإستطان والشروط الواجبة توفرها للمستفيد من قطعة الأرض وقد نص في مادته الرابعة على أن الفرنسيين من ذوي الأصل الأوروبي وكذا الأوربيين المتجنسين الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية ولم يبقى لهم أن استفادوا من قطعة الأرض لا عن طريق الامتياز ولا عن طريق التنازل لهم الحق في الحصول على المساحات أرضية تمنح لهم مجانا أو بما يعالجها من القيمة ويتضمن من خلال هذه المادة أن الفلاح الجزائري قد أقصي من الاستفادة من الأرض بأي شكل من الأشكال[3].

---

[1]. عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص 227 .

[2] . جيلالي ساري ومحفوظ قداش ، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830.1902) ط1، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص 147 .

[3] . عدة بن داهة، الإستطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830.1962) ج1 ، ط1 وزارة المجاهدين، الجزائر، 2003، ص 425 .

من خلال مما سبق إجمالا نستنتج أن الاحتلال الفرنسي في الجزائر ارتكز على مسالة تضمن الأراضي كخطوة أولى خلال فترتها الحكمين العسكري والمدني، حيث عملت على تشجيع الهجرة الأوروبية إلى جانب القيام بسياسة استغلالية، قائمة على إحلال المستوطنين مكان الجزائريين من خلال تجريدهم من أراضيهم وسلبها عن طريق قرارات ومراسيم وقوانين، تسعى لتفكيك ملكية الأرض الجماعية وجعلها ملكية فردية لتسهيل عملية الاستحواذ عليها وسيطرة على أملاك الفلاحين بصفة خاصة .(ينظر للملحق03).

المطلب الثاني: الأرض الجزائرية ومقوماتها.(ينظر الملحق 04).

كان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة لاسيما وأن معظم السكان كانوا يقطنون في الأرياف والمناطق الجبلية، وكانت معيشتهم تعتمد على الزراعة وتربية الحيوانات، وقد ساعد ذلك على اتساع رقعة الأرض الزراعية وخصوبة التربة واعتدال المناخ لتلبية إمكانيات الزراعة وتتكون الأرض الفلاحية بالمعنى الصحيح في القطر الجزائري على نحو عشرين مليون هكتار توزع هكذا :

5000000 هكتار تملكها الدولة

4000000 هكتار تمتلكها البلديات

2500000 هكتار يملكها المستعمرون وهي أغنا ارض واخصبها

8500000 هكتار يملكها المسلمون واغلبها من الأرض الفقيرة الجدباء[1].

[1]. احمد التوفيق المدني، جغرافيا القطر الجزائري، د ط، مطبعة الشريف الجزائر، 1948 ص 78.

2- مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارات الفرنسية 1830-1972 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال, مركز بابل للدراسات الإنسانية,المجلد 4 للعدد 3,مركز بابل للدراساتالحضارية والتاريخية , جامعة بابل ص223

فقد عمل الاستعمار الفرنسي على تغيير القطاع الفلاحي للجزائر ليصبح في خدمة المستهلك والاقتصاد الفرنسي[1]، فقد استحوذ على الأراضي الخصبة وقام بتمليكها للمستعمرين وغيرهم من الأوروبي على حساب طرد الجزائريين إلى أراضي القاحلة وسفوح الجبال والمنحدرات، وكان هدفهم تغيير بنية الإنتاج الزراعي وتغيير وتجويع الشعب متى تسهل عملية إخضاعه ليس هذا فقط بل تحول القطاع الزراعي إلى إنتاج الزراعات التي تخدم السوق الفرنسية على حساب الزراعات الموجهة للسوق المحلية مثال على ذلك زراعة العنب الخمري التي استحوذت في بداية الاستعمار على 400الف هكتار[2] على حساب المساحات المخصصة لزراعة الحبوب، وبهذا أصبح القطاع الفلاحي ينقسم إلى قطاعين متباينين :

قطاعين المعمرين الأوربيين الذي استحوذ على أجود الأراضي واستخدم احدث الآلات والمعدات واعتمد الأسلوب الحديث ويوجب جل إنتاجه لتامين السوق الفرنسي وقطاع الجزائريين يقوم الجزائريين يقوم على أراضي قليلة الخصوبة ضعيفة المرودية يعتمد على أسلوب تقليدي في عملية الاستغلال ويوجه وإنتاجه للاستهلاك المحلي وإعادة الإنتاج الذي لا يكفي في اغلب الأحيان وعليه كان عماد للاقتصاد الجزائري هي الزراعة التي ساعدها بعض الإمكانيات الطبيعية المتوفرة منها :

التربة: اشتهر إقليم الجزائر بتربة خصبة[3] منها التربة الفيضية تتواجد بالسهول وعلى طول الأودية يغطي سهول متيجة وهران عنابة تربة جبلية عبارة عن صخور ممتدة على طول سلسلة الجبلية وتربة الهضاب العليا.

[1]

[3] . عبد القادر حليمي.دراسة في جغرافية المدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبيل 1830 ط.ص2 مطبعة الإنشاء.دمشق 1968 ص52+53 .

المناخ: شريط ساحلي يتميز بمناخ معتدل تتزايد درجة الحرارة كلما اتجهنا إلى المدن الداخلية ومنه أكثر حرا وجفاف جنوبا.

السهول: سهول داخلية وسهول ساحلية هذه الأخيرة غنية بثروة[1] منها سهول وهران ومتيجة عنابة أما الداخلية أشهرها تلمسان سيدي بلعباس قسنطينة استغلت لزراعة الأشجار[2].

القمح الصلب: يزرع في السهول الكبرى الشمالية والوسطى وعلى الأخص الجهتين الشرقية والغربية فان كانت الأمطار هناك منتظمة وكافية كان محصول القمح طيب للغاية. وهو يبذر الأن على مساحة مقدارها 11مليون هكتار فينتج المسلمون منه نحو اللأربعة ملايين قنطارا, وينتج الأوربيون نحو المليونين، أما القمح اللين (الفرينة) فيبذره في الغالب الأوربيون خاصة نحو 200,000 هكتار وينتجون منه مليوني قنطار في السنة مقابل نصف قنطار ينتجها الفلاحون الجزائريون

الشعير: ينمو بكثرة في الجهات الجنوبية الحارة ومحصوله طيب كثيرا، يزرع على نحو 1300,000 هكتار، فيتحصل المسلمون منه على نحو 6 ملايين ونصف مليون قنطار سنويا ويتحصل الأوربيين على نحو المليون قنطار

الكروم: هي ثروة الاستعمار الكبرى بالقطر الجزائري، زرعتة بأكثر لأراضي خصوبةينتشر غرسها على نحو 240000هـ، أكثريتها في أراضي التل وعمالة وهران خاصة.

---

[1] . أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري .المرجع السابق ص 26-27 .

[2] . هواري قبايلي الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية مجلة المواقف للبحوث ودراسات في المجتمع وتاريخ عدد أول جانفي معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم التاريخ المركز الجامعي معسكر ديسمبر 2007 ص154.

تنتج من الخمور ما يعادل عشرة ملايين هكتو لتر في السنة مردود الكروم اكبر بإضعاف من مردود الزراعات المعيشية لأنه يعود بأرباح لفرنسا ومنه أهملته الإدارة الاستعمارية الزراعات التي تعود بالمنفعة للأهالي كالقمح والشعير واهتمت بكروم لان تسويقه مضمون ويدر على المستعمرين إرباحا وفيرة [1].

الحلفاء: تغطي كامل البلاد ينتشر نحو 4 ملايين من الهكتارات التي قضي على الإهمال الاستعماري إنتاجها السنوي يبلغ 150 ألف طن يسلم كله لشركة واحدة ويأخذ العمال مقابل عملهم ثمنا زهيدا اعتبرت منطقة الأطلس التلي الموطن الرئيسي لنمو الحلفاء[2].

الفلين: بلغت المساحة الغابية لأشجار الفلين في الجزائر حوالي 4 ألاف هكتار سنة 1890 منها حوالي 278 ألف هكتار تابع الدولة وكانت المواد التي ينتجها الهكتار الواحد حوالي 30 فرنك أي أن المدخول العام لهذه المادة حوالي 8340000 فرنك أصبح في القرن 20 واحد من أهم الصادرات الجزائرية حيث فاقت صادراته 41% ألف طن بقيمة مليون فرنك[3].

الدخان والطباك: الشيء الوحيد الذي يكاد ينفرد به أهل الجبال تحت مراقبة صارمة وهو يحجب نحو 30 ألف هكتار تنتج 300 ألف قنطار في السنة.

[1] . أحمد التوفيق المدني ، المرجع نفسه ص 79 ص80 .

[2] . عبد الحكيم روحانة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870.1939) مذكرة مجستار، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، ص 110 .

[3] . عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 257 .

التين: له غابات كثيفة بالبلاد خاصة المدن الجبلية مثل القبائل يعتمدون عليه أكثرا في معيشتهم يغطي نحو 70 ألف هكتار تدخل فيه الاحتلال كما أسست شراكات عديدة للاستثماره مجفف على الطريقة التركية والتجارية في شتى الأسواق[1].

القطن: أولاه الكولون اهتماما أول تجربة إنتاجية 1833غرب وهران قدر إنتاجه سنة 1852 ب 851065 كيلو غرام وقدر ثمن الكيلوغرام ب11 فرنك تم تقدير عدد المنتجين للقطن ب 309 منتج وقدرت المساحة الزراعية ب 5,10 هكتار وبعد الحرب العالمية الأولى بلغت المساحة المزروعة قطن 5,894 هكتار[2].

التبغ: زراعة في الجزائر تعود لفترة الوجود العثماني فالتبغ رغم جودته إلا أن محصوله يحتل مساحة قليلة في كل من القالة وعنابة ومتيجة وأهتمة به الحكومة الفرنسية بداية من 1843 وجاء ذلك تصريح من الوزارة المالية الفرنسية في محضر 20 جانفي 1844 ينص أن الجزائر مؤهلة لإنتاج محاصيل جديدة من التبغ شرط استغلال التربة والمناخ فكان ذلك إذن بميلاد عصر جديد لبعث زراعة التبغ في الجزائر[3].(للاستفسار ينظر الملحق09).

السدود: إن القطر الجزائري لا يعيش إلاّ من الفلاحة والزراعة، وأمطاره غير المنتظمة وأوديته وأنهاره قليلة، لذلك كان عليه أن يحرص الحرص كله على المياه التي تسيل فوق أرضه حتى ينتفع بآخر قطرة منها ولا يتركها تذهب جفاء، لكن الإدارة الاستعمارية لم توجه حتى يومنا هذا عنايتها التامة بمسألة خزن المياه وبناء السدود على معظم الأودية،

---

[1]. احمد توفيق المدني مرجع نفسه ص 121

[2] . عدة بن داهة الاستطان والصراع حول ملكية الأرض، المرجع السابق، ص 245 .

[3] / مصطفى عبدو الفكر الاستعماري الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 . 1960 ط1 دار الحداثة بيروت 1983 ص 162.

ونجد هذا العمل سيكون بحول الله من أهم أعمال بناة الجزائر[1]، نذكر بعض أهم السدود الموجودة في الجزائر ما يلي:

. **سد" زردساس** ": يقع على وادي الصفصاف جنوب سكيكدة، و يوزع سنويا 30,000,000 مترا مكعبا من الماء، ويسقي خمسة آلاف هكتار من الأرض .

ـ سد "فم الفيس":غربيي مدينة خنشلة ، يوزع 6 ملايين مترا مكعب ،و يسقي خمسة ألاف هكتار.

. سد"وادي القصب": يقع شمال مدينة مسيلة يوزع 30 مليون مترامكعبا ويسقي 10آلاف هكتار .

ـ سد"وادي الحميز ": يقع شرقي مدينة الجزائر يوزع حوالي 28 مليون متر مكعب ويسقي 10 آلاف هكتار.

ـ سد"الغريب": على نهر الشلف،و هو السدود الجزائرية يوزع سنويا 140 مليون متر مكعب ،و يسقي 30 ألف هكتار.

ـ سد" وادي الفضة":شرقي مدينة الأصنام,يوزع 80 مليون متر مكعب, و يسقي 18 ألف هكتار.

ـسد"بخدة": على وادي مينا، يوزع سنويا 50 مليون متر مكعب ،و يسقي 12000 هكتارا .

ـسد"بوحنفية":جنوب الغربي من معسكر ،يوزع سنويا 100 مليون متر مكعب من الماء ،و يسقي 20 ألف هكتار.

[1] احمد التوفيق المدني، المرجع السابق ص44.

ـ**سد"الشرفاء"**:على وادي سيق،يوزع 6 ملايين متر مكعب ،و يسقي 8الاف هكتار.

ـ **سد"بني بهدل"**: يقع في الجنوب الغربي من تلمسان يوزع 50 مليون متر مكعب ويسقي 12 ألف هكتار[1].

فالسدود الموجودة بقطر الجزائر ،يمكن تلخيصها فيما يلي :

الماء المخزون في السدود ..... سبعمائة مليون متر مكعب.

الماء الموزع سنويا ..... خمسمائة مليون متر مكعب.

المساحة التي تسقيها السدود..... 125 الف هكتار.

أهم الوسائل الزراعية: رغم إدخال الأندلسيين زراعات جديدة ومحالة تطوير الوسائل والمعدات والطرق الزراعية إلا أن أوضاع الفلاحية لم تتطور بشكل ملحوظ وبقيت على حالها إن لم تقل أسوء من ذلك الفترة الاحتلال لفرنسي فقد اقتصر الفلاح على استعمال آلات بسيطة [2] تميزت بالبدائية ووسائل تقليدية لم تتطور منذ مئات السنين تمثلت في المحراث الخشبي المزود بالسكة الحديدية تجره الحيوانات مثل الثور والحمار في المناطق الصعبة الجبلية شديدة الانحدار[3] يستخدم روث الحيوانات في تخصيب التربة في شكل سهاد بل كان يلجا إلى ترك الأرض " تشريح سنة بسنة" لتمكينها من تجديد كميات

[1] . احمد التوفيق المدني، المرجع السابق ، ص 45.

[2] . ناصر الدين سعيدوني الشيخ محمد بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، د ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1844، ص 57.

[3] . يحي بوعزيز مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية ديوان المطبوعات الجامعية د ط الجزائر 1999 ص 324.

اللأزوت الضرورية لزراعة الحبوب ويكون حصاد الحبوب بالمنجل البسيط أو المحراث أو الفأس الفرشاة لجمع بقايا الزرع أو من اجل تخزين فكانت تخزن المحاصيل في مطامير تحت الأرض للاحتفاظ بها من فصل لأخر وللجوء إليها عندما تقضي الحاجة [1] أما محصول التين فعند الانتهاء من إحصائه يتم حفظ أكوام التين في أكواخ على شكل دائري تغطيها حجارة أو عشب يسمى الدبس وتترك هذه الأكوام للمواشي أما طريقة الري فإقامته منحدرات تمتد من أعالي الجبال لري السهول كذلك مياه الآبار والأودية الترابية المقاومة وسقي البساتين بماء الينابيع والأحواض ذلك لتحسين الإنتاج الزراعي حيث كل قبيلة تتولى الحرث والحصاد جماعيا وتتوقف حياتها واستقرارها على وفرة الأرض المزروعة فكل المنتج القيل نتيجة المساحات الزراعية القليلة الغير صالحة للزراعة وكذا بدائية وسائل وتقنيات العمل الزراعي[2].

الثروة الحيوانية: من بين الحيوانات التي كان يربيها الجزائريون الماشية فقد اعتمدوا عليها في جميع أنحاء البلاد وقد زج الاحتلال بأنفه في هذه الناحية وأصبح يملك عددا عظيما من الغنائم ويستأثر بالفسيح من المراعي، بلغ عدد الغنم في القطر الجزائر في الأعوام الاعتيادية نحو سبعة ملايين رأس[3] أما الإحصائيات الفرنسية فقدرت ثروة الجزائر من الغنم عند الاحتلال 8 ملايين رأس مضاف إليه ثروة هامة من الماعز والبقر والجمال وهي ثورة وفرت غذاء رخيصا في متناول الجميع غير أن النظام الاحتلال في القطر الجزائري لا يهتم آلا بأمرين أولهما راحة الأوربيين وثورتهم وثانيها العناية بالأرض الاستعمارية وتوسيعها وهذه أهم الإحصائيات لرؤوس الماشية عند الجزائريين في مقاطعة الجزائر كنموذج فترة بداية الاحتلال :

---

[1] / أبو القاسم سعد الله محاضرات في تاريخ في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ط 3 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر د ت ط ص150.

[2] أبو القاسم سعد الله مرجع نفسه ص 151 .

[3] . احمد التوفيق المدني هذه الجزائر، د ط، مكتبة النهضة المصرية القاهرة د س، ص 122،123 .

البقرة :85000 ألف رأس البغال: 200 ألف

الماعز :3200000 رأس الحمير: 300ألف

الخيل:250 ألف رأس الإبل 250 ألف[1]

أما بالنسبة لتربية الخيول فغرضها تزويد الجيش الفرنسي بما يحتاجه منها كان هناك إنتاج خيول سلالة نقية جيدة وكانت بعض المناطق قد امتازت بتأصيل الخيول مثل قبائل اليعقوبية وبني إنجاد و يكان جنوب وهران وسهول وادي الشلف لكل معظم الخيول الجيدة كانت تأتي من جنوب وهران وجنوب قسنطينة وقد أدت الاضطرابات الداخلية إلى وقف التعامل بين سكان الجنوب وسكان التل مما اضر بتربية الخيول[2].

أما الإبل فتوفرت في الجنوب وكانت تنتج الوبر الذي منه تصنع الخيام وبعض الملابس المحلية كالبرنوس والقشابية[3].

أما الضأن فكانت تزدهر في المنطقة الواقعة بين الأطلس التلي والصحراوي والحدود المغربية [4] إضافة إلى تربية النحل الذي كان ينتج كميات كبيرة من العسل تصدر للخارج أغلبها في الهضاب العليا، وكذا الصيد البحري على السواحل قطر الجزائري فحركته نشيطة، ويكاد يتأثر به وبضاعته وبأسواقه جماعة الطليان والإسبان[5].

[1] . احمد التوفيق المدني، المرجع السابق، ص 123.

[2] . شارل روبير اجيرون الجزائريون المسلمون وفرنسا ، المرجع السابق ، ص 322، 323.

[3] . أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص 149 ،150 .

[4] . صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر منذ عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، د ط دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر 2002، ص 336 .

[5] . احمد التوفيق المدني، المرجع السابق، ص 122،123.

لم يكتف الفرنسيون في مد نفوذهم في المجال الزراعي بل امتدوا ليشملوا حتى الثروة الحيوانية خاصة الأغنام وأبقار[1]، فقد توفرت الحيوانات وانتشرت في كامل البلاد وتنوعت حسب كل إقليم غير أنها واجهت مجموعة من المشاكل منها كثرة الجفاف والمعرفة القليلة بالحيوانات وانعدام الطلب البيطري ما أدى إلى نقص فادح في عددها[2].

الشركات الفرنسية للاحتياط والطرق التجارية

1/ الشركات الفرنسية للاحتياط :

هي شركات ادعت فرنسا أنها إنشائها لحماية الفلاحين الجزائريين من الربا والمضاربة، أنشأت سنة 1869 بعد مجاعة 1868 التي أثرت على الجزائريين وأصبحت حالتهم صعبة حيث لم تستطع فرنسا رد الستار عنها[3]، ومنه جسّد الجنرال ليبرت فكرة الجزائريين أثناء مواسم القحط بمدهم بالبذور والقروض المالية، غير أنها من أدوات سيطرة الاحتلال الفرنسي غايتهم الحقيقية تهيئة القطاع الزراعي في الريف لصالح فرنسا، فهي تنظيم جاء في صورة مد يد العون لجميع القطاعات في حالات القحط وتقديم سلفيات الفلاحين نتيجة انهيار القطاع الزراعي الخاص وانعزاله عن الاقتصاد العالمي .

. اتخذت فرنسا سياسة تقوم على استيعاب الريف ودمج القطاع الزراعي في الحياة الاقتصادية وحماية الفلاحين، خاصة وان الأوضاع الاقتصادية للجزائريين كانت جد مزرية وجدوا أنفسهم بحاجة للدعم وان القرض هو الحل المؤقت، فلم يترددوا على مثل

[1] . بختاوي خديجة ،السياسة الزراعية الفرنسية في عمالة وهران بين النجاح و الفشل ،المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخية المتوسطية ،ع 2 ،قسم العلوم الإنسانية ،سيدي بلعباس ،2015 ، ص 271.

[2] . ابو قاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع والجزائر د س ص 149،150 .

[3] . تنداري عبد الرحمان، العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران(1880. 1954)، اطروحة دكتوراه في طور الثالث، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علوم إنسانية، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس 2018 ص 32، 33 .

هذه العروض المفلسة التي في أولها وآخرها تعود بالنفع على فرنسا[1]، ساهم الجنرال ليبرت في تجسيد فكرة إسعاف الجزائريين فكانت أول شركة في مليانة بمقتضى قانون 14 أفريل 1893 [2].

اعتبرت هذه الشركات حسب ما جاء في مادتها الأولى أنها ذات طابع احتياطي وليس قرضي وجدت في بداية الأمر شركة واحدة ثم انتشرت، وافق على القانون الحكام العام جول كابول في 7 ديسمبر 1894[3] .

مجلسها الإداري يتكون من ثلاثة أعضاء ليس من بينهم مسلم نظرا لطبيعتها الاستعمارية، أرادت السلطة الإحتلالية، أبعاد الفلاحية من الاستفادة من القروض الفلاحية .

. كان رئيس الشركة في البلدية يطلب من القياد قائمة المقترضين، وهؤلاء يقومون بدورهم بكتابة تقارير ايجابية أو سلبية ثم يقوم مجلس الشركة بدراسة الطلبات ويسلم القائمة إلى أمين المالية لتنفيذ علما أن خزينة الشركة ممولة من أرباح بين الحبوب والاشتراكات، تمنح القروض لمدة أقصاها 3 أشهر أو مئة يوم وتسعة أشهر تمتد أحيانا من 3 سنوات إلى 5 سنوات[4].

كل هذه المساعدات الوهمية لم يستفد منها الفلاح الجزائري كما أن الإدارة الاحتلال استغلته أبشع الاستغلال وذلك بجملة على كراء ارض زراعية لمدة طويلة

2.1 .الشركات الزراعية للاحتياط SAP:

[1] . محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة الجزائرية، المكتبة الوطنية 1985 ، ص 70 .

[2] . اندري نوتشي، الجزائريين بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، دار العلوم، عنابة 1988 ص 368 .

[3] . عدة بن داهة الاستيطان، مرجع سابق، ص 301 .

[4] . شارل روبير أجرون، الجزائريون...، مرجع سابق، ص 412 .

أمام فشل الشركات الأهلية للاحتياط لتحقيق مطالب المزارع من تحسين ظروفه وأمام انحرافها من تأدية وظيفتها التي أنشئت لأجلها قابلها الفلاحون بالتخلي عنها[1] ، ولكي تخفي الإدارة الفرنسية فشلها، أصدرت في 19 جويلية 1933 قانون نص على بتعديل الشركات الأهلية لاحتياط وتبديل اسمها بالشركات الزراعية للاحتياط إلا أن الكولون رفض هذا القرار واعتبره قريبا من القوانين الخاصة بتنظيم التعاونات الزراعية، وصناديق التسليف الزراعي التعاوني [2].

2_2 الطرق والمواصلات:

. كانت الطرق في الجزائر خلال الحكم العثماني بداية اقرب إلى الدروب منها إلى الطرق وغير آمنة أهم:

طريق الجزائر، قسنطينة، وهران، واعتمد فيها النقل على البهائم مما سبب في عزل مناطق القطر على بعضها البعض، وتراجع الاتصالات والمبادلات التجارية[3].

وكانت الجزائر تشكو كثيرا من النقص في الطرق والمرافق الضرورية لإيواء المسافرين، وهذا الأمر بمثابة عائق في تنظيم التبادل التجاري على المستوى الخارجي، إضافة إلى عدم تنوعها وطولها جعل من غير المستطاع نقل السلع، لمسافات بعيدة وبدءها بالأسعار الزهيدة آنذاك لان التجار لا يتحملون عناء نقلها [4]، ولكن بدخول الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر أعطوا أهمية كبيرة للطرق والمواصلات باعتبارها أنها العنصر الأساسي من اجل التوسع وغاية الاحتلال الفرنسي لتحقيق أهدافهم التي تتمثل في تسهيل عملية نقل قواتهم

[1] . شارل روبير أجرون مرجع السابق ، ص 171 .

[2] تتداري عبد الرحمان، مرجع السابق ص 35 .

[3] . بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر ،المرجع السابق، ص 25 .

[4] . مؤيد محمود ،حمد الشهداني ، سلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم التركي (1830.1518) مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، ' 16 ، جامعة تكرت، العراق، أفريل ، ص 423، 424 .

العسكرية وذلك من اجل توفير ظروف الاستقرار في المراكز العسكرية التي إنشاؤها، ويهدفون أيضا إلى ربط مستعمراتهم المختلفة بي بعضها البعض في الشمال والغرب والوسط ويسعون إلى خدمة التجارة الفرنسية وفتح الأبواب والسبل لها في كل أسواق إفريقيا .

. كانت الجزائر مزودة بالطرق التي لم تكن معبدة بالزفت ولكنها كانت مزودة بالجسور وكانت طرقها واضحة ومعروفة المسافة[1].

تعددت شبكة الطرق في الجزائر لتتكون من ثلاث طرق أساسية كلها تنطلق من العاصمة نحو اتجاهات مختلفة منها طريق الجزائر، قسنطينة وطريق السلطان من الجزائر إلى المدينة ،ونذكر أهمها :الطريق العرض في شمالي الطريق في الأوسط والطريق العرضي في الجنوب ،وهذا ما ميز سياسة الاحتلال حيث أنها تعتمد على طرق الإستراتيجية التي تستجيب الاحتياطات نفسها [2].

الطرق البرية:

اعتنت بها السلطة الاستعمارية منذ السنوات الأولى للاحتلال ومن ابرز القادة العسكريين المهتمين بهذه المسالة هو الجنرال فورال وذلك بعد ما كانت المراكز التجارية تقام في المناطق الداخلية (المدية وتيارت) وتقع معظم هذه المدن في إقليم الهضاب، مارس فيها الجزائريين فيها النشاط منذ العصر الحديث، كما عملت السياسة الفرنسية على ربط مناطق الزراعة الداخلية بالموانئ ومنها بالدول الأجنبية وفرنسا، وقامت بتوسيع ما كان يعرف بطرق البايلك منها الطريق الرابط بين عنابة وسكيكدة والبليدة والجزائر وقسنطينة وباحثة، أما في عهد الجنرال "راندون" من ابرز العهود الفرنسية المهمة بإنشاء الطرق

[1] . محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث للنضر والتوزيع، ط1 ، ص 151.

[2] . محمد العربي الزبيري، التجارة الداخلية لشرق الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1972 ص

وتجفيف البرك وبناء الجسور، صدر المرسوم الإمبراطوري في 8 أفريل 1857 الذي يسمح بإنشاء طرق عديدة منها طريق جيجل . قسنطينة[1].

السكك الحديدية:

اهتمت السلطات الفرنسية ببناء السكك الحديدية باعتبارها ثلاث أرباع المبادلات التجارية كانت عن طريق هذه الخطوط وثلاثين من حجمها، كان متجه نحو الموانئ متمثلة في الفحم والمعادن والزنك والرصاص، آتية من الجنوب نحو ميناء الغزوات وكانت هذه السكك تقع على مساحة ب 210 كلم2 في الجزائر ما يعادل 245 كلم في فرنسا، وهذا يعني كثافة المواد المحمولة وأهمية الخطوط في نقل السلع والبضائع التي كانت تستعمل في النشاط الاقتصادي في الجزائر أكثر منه في فرنسا [2].

أنواع الخطوط:

الخط العادي: طوله 675 كلم (شرق . غرب) ويمر بغليزان، وهران، مستغانم وسيدي بلعباس خط أرزيو، مستغانم هو خط يربط بين تموشن ووجدة.

خط 1,055م بشار يتصل بخط فرعي في تيزي وبمعسكر وخط فرعي أخريين غليزان وتيارت خط وهران عين تموشنت إلى وجدة خط مفترق كووتيال[3].

[1] . يحي بوعزيز ، كفاح الجزائر من خلال الوثائق المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر1986، ص 20 .

[2] . نادية قراوي، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية (1954. 1958)، مذكرة نيل المجستار في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران،2010. 2011 ، ص37

[3] . المرجع نفسه، ص 37 .

المبحث الثالث:

انعكاسات السياسة الفرنسية على الجزائريين

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الفرنسية على الجزائريين.

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية.

المطلب الثاني: الانعكاسات الاجتماعية.

المطلب الثالث: وضعية الفلاح ومقاومته للسياسة الاستعمارية.

تمهيد

إن السياسة الفرنسية أخذت منذ البداية طابعا سلبيا وهذا الأخير اتضح جليا في تغيير مناحي الحياة ، ذلك من خلال أساليب القتل والاضطهاد والاستيلاء على ممتلكات الجزائريين،فتدهور القطاع الاقتصادي وخاصة الجانب الفلاحي و كذلك الجانب الاجتماعي، وتدني مستوى المعيشة،وفي هذا قال **الكردينال لافيجري"إن حالة الجزائريين وصلت إلى درجة أنّهم لا يعيشون إلاّ على العشب وأوراق الأشّجار "**،فقد عانى الجزائريون من الجوع والفقر بعدما فقدوا مصدر رزقهم ،ومن خلال ذلك جاءت ردود الفعل الجزائرية في مظاهر مختلفة منها المقاومة المسلحة والتي امتدت آثارها إلى كل مناطق التي حاول المحتل الفرنسي إخضاعها نتيجتا لرفضهم لتلك السياسات ومناجل الدفاع عن الوطن .

المبحث الثالث: الانعكاسات السياسة الفرنسية على الجزائريين.

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية.

كان الاقتصاد الجزائري التقليدي قبيل الاحتلال الفرنسي يرتكز أساسا على ازدواجية النشاط المتمثل في ممارسة زراعة الحبوب وحرفة الرعي في إطار التنظيم القبلي المبني على أساس الملكية الجماعية للأرض ضمن مساحات أرضية واسعة، وكانت هذه الممارسة الازدواجية في النشاط الزراعي أكثر من ضرورية لدى سكان الجبال والسهول على حد سواء، أما سكان الهضاب العليا فكانوا يمارسون النشاط الرعوي بشكل شبه مطلق تشير بعض الكتابات أن ثلثي الجزائريين كانوا يمارسون النشاط الرعوي بشكل شبه مطلق كمصدر عيش لحياتهم [1]، إلاّ أن الكوارث الطبيعية التي صاحبت الدخول الفرنسي انعكست سلبا على هذا النشاط إذ تعرضت الثروة الحيوانية إلى تناقص في قطعان الأغنام التي تمثل المورد الرئيسي للجزائريين من لحوم، بحيث هلك نصفها سنتي(1865 . 1867) بسبب الجفاف ولم يعد عدد القطيع يتجاوز ثمانية ملايين رأس، ثم انخفض بفعل الإهمال والآفات الطبيعية إلى 3,6 مليون رأس عام 1900، وقد كان سبب هذا التناقض في الثروة الحيوانية إلى توسع الزراعة الأوربية في الهضاب العليا التي كانت تعتبر المجال الرعوي التقليدي في الجزائر، وانحصر المجال الرعوي في مساحات عديدة عملا

[1] . _ عدة بن داهة، الاستطان ج1 المرجع السابق ص 21 .

بقوانين 1846 و 1887 التي نتج عن تطبيقها مصادرة أراضي واسعة كانت مخصصة للرعي مما اضطر للكثير من مربي المواشي عن قطعانهم[1].

بالإضافة إلى تدمير العدو ما يزيد عن 8000 قرية تدميرا كاملا وحرق الألف الهكتارات من الغابات، وأهملت الأراضي الزراعية وإحراق وقطع الأشجار المثمرة وسلب وقتل الكثير من الماشية وتخريب الطرق وإهمال قسم منها [2].

وأدى انتزاع ملكية الأرض إلى تحطيم الفلاحين الجزائريين بسبب انتزاع ملكياتهم الزراعية والفلاحية، وأرغموا على بيع ما بقي منها بأيديهم نتيجة لإرهاقهم بالضرائب وربا اليهود الفاحشة، مما إنجرى عنه انخفاض ملكياتهم، بالإضافة إلى تفكيك ملكية الأرض من اجل الاستحواذ عليها عن طريق سنها لقوانين ومن بينها القرار المشيخي الذي يسعى إلى تفكيك القبيلة ومن بين هذه القبائل على سبيل المثال قبيلة عكرمة الغرابة إلى 16 فصيلة بعدما كانت تجمعهما من قبل ثلاثة أقسام كبرى(القواليز القرارية قريوسة) [3].

فكل هذه القوانين التي سنتها فرنسا ولاسيما التي أصدرتها عقب الحوادث الكبرى التي هزت الجزائر(1830 . 1914) كانت ترمي بشكل مباشر إلى هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري لأنها كرست عملية تمزيق روح الجماعة التي ألفها المجتمع الجزائري منذ ألاف السنين [4] ، إضافتا إلى ذلك التراجع الاقتصاد الريفي المنتشر في الواحات الصحراوية وخاصة في منطقة واد ريغ التي بلغ فيها الاستعمار الأجنبي في غرس أشجار النخيل نسبة كبيرة ونظرا لغياب الاستغلال غير العقلاني للمياه الجوفية تراجعت كمية المياه الموجودة في الآبار الارتوازية للفلاحين الجزائريين وبالتالي القضاء

[1] . ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ،الجزائر 2000 ، ص41 .

[2] . زليخة سماعيلي ، تاريخ الجزائر من فترة ماقبل التاريخ إلى الاستقلال ، ط1 ، دزاير اونفوا ، 2013 ، ص 512 .

[33] . عدة بن داهة الاستطان والصراع حول الملكية ... ج1 ، المرجع السابق ، ص 24ص 25 .

[4] . عدة بن داهة، الاستطان والصراع حول ملكية الأرض ...ج2 ،المرجع السابق ، ص 13ص 14 .

التدريجي على الغابات النخيل التابعة لهم، كما أنهم كانوا عاجزين عن القيام بحفر أبار أخرى أو إحياء أراضيهم التي أصبحت بور لأنها لم تفرنس وأيضا القضاء على الثروة الحيوانية التي تراجعت بنسبة 80% بسبب نظام العشابة التي فرضت السلطة الفرنسية على مربي المواشي ، هذا فضلا عن سنوات القحط والجفاف والأوبئة التي كانت تضرب بالمنطقة بين الحين والأخر[1].

وفي عام 1885 كان عدد رؤوس الأغنام الجزائر ثمانية ملايين رأس علما أن هذا العدد إذا قورن بالسنوات السابقة فانه اقل بقليل منها ولكن بحلول عام 1900 وبعد استمرار ظاهرة نقصان الماشية وصل العدد إلى 6 ملايين وثلاثمائة ألف رأس فقط وكذلك بالنسبة لرؤوس البقر ففي عام 1865 تقلص العدد إلى مليون رأس فقط لتستمر العملية بسبب تقلص المساحات المخصصة للرعي، حيث وصل عدد عام 1900 إلى اقل من 84600 رأس فقط[2].

المطلب الثاني: الانعكاسات الاجتماعية.

I. الأوبئة: وهي الأمراض التي انتشرت في المجتمعات الجزائرية فترة الاحتلال الفرنسي، وذلك نتيجة للسياسة التي كانت تتبعها فرنسا ضد الجزائريين. نذكرها فيما يلي :

الطاعون:

وهو مرض جرثومي معد ،يعني الموت الأسود في اللغة اللاتينية ،ويعني الوباء في اللغة العربية، أما في اللهجة الجزائرية يعني الحبوبة الكحلة .

[1] . حميدة عميراوي، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة (1838_1858) ، دار الهدى الجزائر 2004، ص 138 .

[2] . بوضرساية بوعزة، المرجع السابق ، ص 107 .

جاء هذا الوباء نتيجة جرثومة تعيش وتتكاثر في أجسام بعض القوارض البرية مثل الأرانب وتنتقل من هذه البيئة الحيوانية إلى الإنسان عبر الاتصال المباشر، تتمثل أعراضه في ارتفاع درجة الحرارة وتدهور الحالة الصحية بالكامل. وينقسم الطاعون إلى ثلاثة أنواع وهي:

الطاعون ألدملي: وهو الأكثر انتشارا بنسبة تصل إلى حوالي 90 بالمائة، يتميز هذا النوع بظهور دمل على مستوى ثنايا الفخذين والإبطين للمصاب. أما النوع الثاني يسمى الطاعون الرئوي: وتشترك أعراضه مع الأعراض السابقة الذكر إضافتا إلى الالتهاب الرئوي. أما النوع الثالث فهو الطاعون الأسود: لا تظهر فيه أي من الأعراض المذكورة سابقا[1].

خصائص الطاعون:اشتهر هذا الوباء بالظُهور والاختفاء عبر العصور واستمر حتى مع الاحتلال الفرنسي لأكثر من قرن، فاعتقد الكاتبون نظرا لهذه الوقائع أن الأمر متعلق بالكوليرا الذي دخل هذا الأخير مع الحملات العسكرية والذي أصاب بعض المدن الجزائر كوهران والجزائر العاصمة دون وصوله إلى قسطنطينية التي خارت قواها بعد سقوطها في يد العدو بعد مقاومة بطولية . واستمر الانتشار حتى سنة 1942.1943 ثم خمد هذا المرض رغم أن الظروف لم تكن مساعدة لاختفائه[2].

الجدري: كان هذا المرض شائعا في الجزائر في شكل أوبئة دورية. لم ترد أي أخبار عن الجدري إلا في أوائل القرن السادس عشر عندما ضربت الحامية الاسبانية بجاية عام 1509 و بقي في الانتشار على سنوات عدة ، وفي عام 1840 ظهر شكل حاد من الجدري في قسطنطينية وأصاب أكثر من 2000 شخص منهم 400 شخص داخل أسوار المدينة، وفي سنة 1925 خلف حوالي 4000 ضحية بين المسلمين وذلك نتيجة لضعف

[1]. مصطفى خياطي " الأوبئة والمجاعات في الجزائر " ترجمة حضرية يوسفي د ط منشورات ANEP وزارة المجاهدين ملك للدولة ط1سنة2012 ص19. ص23.

[2]. نفسه ص 61 ص .62 .

التطعيم ،والتطعيم ضد الجدري كان شائعا لدى الجزائريين قبل الاحتلال الفرنسي استخدم كوسيلة لمنع العدوى، كان يمكن أن يقوم بهي أي شخص وذلك من خلال إحداث فتحة صغيرة جسم المريض تحديدا بين الإصبعين السبابة والإبهام ويفرك عليها قيح بثرتين أو ثلاث ناضجة تأخذ من احد الأشخاص المصابين بمقابل، وكانت هناك طرق أخرى للتطعيم ضد هذا المرض مثل تبليل القطن بالزيت الزيتون ويوضع على كامل الجسم حتى العيون التي تكون مصابة ماعدا فتحتي الأنف ،لأكن الأكثر انتشارا هي الطريقة السابقة الذكر[1].

الملاريا: رغم إن الكتابات العربية تكلمت بإسهاب حول هذا المرض لكنها تعرضت للتلف ما عدا الكتاب الوحيد الدقيق لطبيب ابن حمدوش الجزائري في القرن 12ه الذي وصف حالته في إحدى رحلاته عندما أصيب بهذا المرض وماذا تناول حتى شعر بالتحسن، ذكر أن هذا الداء جاء نتيجة للهواء الملوث أو رياح الصيف التي تحمل الحمى، و قال انه عند أصابته بالمرض شعر بالقشعريرة وأصيب بحمى فتناول لحاء ألكينا[2] مع فنجان من القهوة المرَة وهذا بسبب مرارة هذا الدواء وشعر بعدها ببعض الراحة .كانت تستخدم بعض الأعشاب لعلاج هذا المرض في بادئ الأمر لم يظهر علاج حديث لهذا المرض إلا مع مطلع القرن ال20 وهو عبارة عن مركبات صناعية ظهرت أول مرة خلال الحرب العالمية الأولى 1924.

---

[1]. مصطفى خياطي، المرجع السابق ص76. 81

[2] . لحاء الكينا المجفف: يعرف بأنه مصدر عقار الكينين المضاد للملاريا ويزرع الآن في جميع أنحاء المناطق المدارية، يعزز الهضم الصحي، ويزيد من الشهية، ويخفف من انتفاخ الغازات، ويساعد على تهدئة تقلصات عضلات الساق، يخلص من التهاب الحلق وتقرحات الفم .

* اسقربوطية: يعرف أيضا بنقص فيتامين c هو مرض غذائي نادر يرتبط بالحالة الاجتماعية والاقتصادية يحدث أيضا بسبب عدم توفر الطعام أو في المرضى الذين يعانون من مشاكل سوء امتصاص الأمعاء من السرطان أو أمراض الكلى.

التيفوس: يعتبر التيفوس ألطفحي ثالث اخطر مرض بعد الطاعون والكوليرا له عدة مسميات، يكون عادتا مرادفا للفقر والفئات المحرومة. يعتبر من الأمراض المعدية وسبب هذا المرض جرثومة ركتيسيا، إضافتا إلى الظروف المشجعة على ظهوره وهي الاكتظاظ في المعسكرات والمدن المحاصرة والظروف الصحية السيئة و المجاعات والبؤس .

يرجع تاريخ أول ظهور لمرض التيفوس في الجزائر إلى بداية الاستعمار الفرنسي بحيث تحدث أسبل Haspeعام1842م عن ظهور حمى إسقربوطية* عفنة في الحاميات العسكرية، وقد قدم الدكتور بيرييه رقما مذهلا من الوفيات حوالي 217000 في عمالة الجزائر وحدها قس على ذلك باقي العملات كقسطنطينية وهي أكثر ازدحاما، إن جميع الدلائل تأكد أن التيفوس إنما جلب من فرنسا سيما أن المعمرين الذين أرسلوا إلى الجزائر كانوا في اغلبهم من الطبقات البائسة في أوروبا[1].

الزهري: عرف منذ القرن الخامس عشر بأسماء كثيرة ظل يعتبر مرضا مخجلا لارتباطه بكثرة العلاقات الجنسية المريبة. أول من وضع له العلامات السريرية ** هو الطبيب الايطالي نيكولولينيتشنو واسماه المرض الفرنسي ذكر أن أعراضه عبارة عن أورام تغطي جسم المريض تكون مصحوبة بالآم فضيعة تنتهي بهي إلى الموت، وازداد انتشار هذا المرض بفعل الحروب. وقد خص نور الدين بن نصر الدين الشافعي المكي ذكر هذا المرض في كتيب صغير عنوانه "تحفة الإمام "باسم الفرنجة وذكر الأدوية التي توصف له منها الزئبق والذي أصبح الطب التقليدي لهذا المرض قبيل ومع بداية الاحتلال الفرنسي .

[1] . خياطي، المرجع نفسه ص106 ص120.

** . سريري كلمة طبية مشتقة من سرير المشفى يستخدم في الإشارة لفحص، علامة، دراسة سريرية وتشير إلى مايمكن للطبيب أن يلاحظه على المريض دون استخدام آلات تشخيص .

من الصعب معرفة ما إذا كان الزهري شائعا في الجزائر عند مجيء الاحتلال لان الوثائق المتوفرة الوحيدة هي صورة سوداء أسهم في رسمها كتَاب أوربيون يدَعون انه كان موجودا قبل دخولهم[1].(ينظر الملحق0).

الكوليرا: هو مرض معدي جلبه الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر جاء بفعل جرثومة تغزو أمعاء المصاب وتسبب له الإسهال الشديد والقيء مما يؤدي إلى جفافه ودخول المريض في حالة صدمة، ينتقل هذا المرض عن طريق الأيدي وأيضا بطرق غير مباشرة عن طريق المحيط الخارجي لاسيما المياه والفواكه والذباب. والعلاج التقليدي الذي كان يستعمله الأطباء العرب هو الزيت الحلو زيت الزيتون والإكثار من شرب الماء المالح جدا، ووضع أحجار كبيرة بعد تسخينها على التشنجات وتدليك مواقعها [2].

السل: هو مرض معد ومتوطن ووبائي، وهو أيضا مرض يضرب المجتمعات، تعود العدوى السل إلى تغلغل جرثومة تسمى عصية كوخ وتتضاعف داخل جسم الإنسان وهي شديدة المقاومة وجافة ومتوسطة الحرارة تحافظ على خطورتها لعدة أشهر لا تخاف إلا من أشعة الشمس واللعاب هو ناقلها من خلال العطس أو السعال فتجف في الهواء تنتقل إلى شخص آخر باستنشاقها . يقر جميع الذين كتبوا عن هذا المرض بالإجماع بان توطن السل في الجزائر ازداد تأثيره منذ الاحتلال الفرنسي،كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي العامل الرئيسي لانتقال السل إذ كانت الظروف المعيشية هشة بسبب المعانات التي عاشها الجزائريون خلال الاحتلال، وقيود الحربين العالميتين سببا في تعجيل انتشار السل[3].(للاستفسار ينظر للملحق15).

---

[1] . مصطفى خياطي، المرجع السابق ص

. ملحق ص 148.

[2] . خياطي المرجع نفسه ص 151 .

[3] . المرجع نفسه ص 181 ص 187.

II. **المجاعات:** شهدت الجزائر مع امتداد تاريخها مجاعات كثيرة، وقد ارتبطت الأخيرة بالجفاف التي صاحبها غزو الجراد وفي بعض الأحيان كانت الاضطرابات واهتزاز الأوضاع الأمنية سببا في جمع المحصول، وكانت العلاقة بين المجاعة والوباء علاقة وثيقة إما يسبقه أو يليه .

ما يلاحظ أن المناخ في الجزائر مناخ متقلب وأمطار الربيع هي التي تحدد وفرة المحصول فكلما كانت ضعيفة كلما كان محصول السنة سيئا وأيضا استمرار الجفاف خلال موسمين أو أكثر ينعكس على قوت الشعب وينذر في بعض الأحيان على حصول مجاعة [1].

ومع وجود المجاعات في الجزائر منذ القدم إلا أنها تفاقمت مع دخول الاحتلال الفرنسي بل وسجلت أسوء مجاعة في تاريخها سميت "المجاعة السوداء" امتدت من 1867. 1868 جاءت بسبب السياسة الاستعمارية الفرنسية، وهذا ما دفع بالجزائريين من تقديم شكاوى عن المعانات اليومية الاجتماعية، وأحيانا تتعدى إلى رفض التجنيس ورفض التعدي على الثوابت الخاصة مثل اللغة...[2].

وقد أدت هذه المجاعات إلى اختفاء ربع أو ثلث سكان الجزائر وهذه لم تكن السابقة بل سبقتها مجاعات أخرى أولها التي حلت مع دخول الاحتلال الفرنسي سنة 1838م ضربت قسطنطينية ، والتي جاءت بعد احتلال فرنسا المدينة في خريف عام 1837م عقب الدمار الذي أحدثه الجيش الفرنسي، وتعرضت حاميتا المدية و مليانة في عام1840 م لحصار عدة أشهر من قبل قوات الأمير عبد القادر، واضطرت قوات الجيش الفرنسي إلى قتل البهائم المستعملة في النقل واكلها بعد أن نفذت منهم المئونة ،بعد أن كانت هذه البهائم تتجول قرب أسوار الحامية بحثا عن شيء تقتات منه، وأيضا مجاعة 1847م

[1] . نفسه ص 199 .

[2] . الطيب مختاري ، مواقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية (العقارية) عقب مجاعة 1867 م ، مجلة الإنسان والمجال ا لعدد1 جوان 2022 ص 115. 139.

التي ضربت قسطنطينية ثلاث سنوات سببها الجراد، بعد ذلك سجلت المجاعات الكبرى أو ما سميت "عام الشر" 1866 _ 1868 شهدت الجزائر فيه خلال ثلاث سنوات اكبر مجاعة لم تعهدها من قبل كما ذكر العنتري، مؤلف كتاب عن مجاعات قسطنطينية وكان شاهدا تاريخيا قال "غادر الناس منازلهم والعشائر قراها فتشكلت مواكب طويلة على الطرقات بحثا عن الطعام ....وعثر في البلدان و المدن جثث النساء والأطفال والرجال وقد تناثرت هنا وهناك "

كان الناس يهرعون من المناطق السهلية ومن الجنوب هربا من الجوع، باتجاه المناطق التلية أملا في العثور على الشعير والقمح لكن أهل التل أنفسهم كانوا يعانون الجوع. كنتيجة لهذه المجاعات تعرضت الانتفاضات مثل انتفاضة المقراني لقمع وحشي وأصبحت الجزائر غير قادرة على المقاومة، وأيضا استغلت الكنيسة هذه الكوارث والأزمة بأخذ مئات الأطفال الجزائريين بدافع الإنسانية في الظاهر مخفية الغاية الحقيقية التي تكمن في تنصيرهم واستغلت الظروف المأساوية بتقديم يد العون في يد والإنجيل في اليد الأخرى[1].

III. انتشار الفقر:

لقد كان للسياسة الفرنسية التي تركت بصماتها وتوقيعها في كل مجالات الحياة أسوء اثر على الحالة الاقتصادية الزراعية وعلى ظروف الفلاحين المعاشية، وان الكارثة التي أودت بحياة 5000.000 نسمة من الأهالي سنة 1867. 1868 وقعت في الأراضي الخصبة وأراضي الشمل القديمة قبل أن تمسها الإجراءات التطبيقية لقانون 1863.

إن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يرد إلى عوامل منها استمرار الكولون في انتزاع المزيد من الأراضي الخصبة وتقلص الأراضي الزراعية والرعوية وانخفاض إنتاج الحبوب

[1] . مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص 219 ص220.

ب20% إمام تضاعف عدد السكان في الجانب الجزائري وإفساح المجال لتوسع مساحات الكروم وإهمال زراعة الحبوب وتزايد عدد السكان في الجانب الجزائري وإفساح المجال لتوسع مساحات الكروم وإهمال زراعة الحبوب وتزايد عدد السكان وضعف متوسط المردود ألهكتاري للحبوب في قطاع الفلاحي الجزائري مقارنة مع القطاع الفلاحي للمعمرين[1].

وبسبب مصادرة الأراضي الجزائريين ومنحها للرأسمالية الأوربية وإلغاء الرسوم الجمركية تأثير على البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر[2].

فقد جاء في تقرير إحدى اللجان عام 1974 " إن المجاعة في تاريخ الإفريقي ليست نتيجة للطبيعة والجفاف.. ولكن ذلك يرجع إلى التوازن الاجتماعي والاقتصادي، فقد قام الاحتلال الفرنسي بتدمير هذا التوازن وكذا البنية الفلاحية واجبر الفلاحين على زرع محاصيل للتصدير من اجل الرأسمالية الفرنسية ورغم الحاجة إلى المحاصيل المعاشية فانه حد من إنتاجها[3].

كما أكد جوليان ذلك بقوله:"إن السبب الرئيس في هذه الكارثة هو تنامي إدخال الجزائر في الحركة الاقتصادية الدولية وتغيير البنية الإنتاجية من طرف النظام الاستعماري وذلك من خلال نشاط رؤوس الأموال والذي اخذ منحنيين باستنزاف ثورات البلاد وتصديرها واستغلال أراضي الجزائريين للزراعة النقدية من قطن وتبغ وغيرها... بعدما كانت الجزائر تدعى بمطامير روما خلال العهد العثماني، وتصدر الحبوب إلى جنوب فرنسا وايطاليا خلال الحكم التركي.

---

[1] . عدة بن داهة الاستطان والصراع حول ملكية الأرض ...ج 2، المرجع السابق ص 13، 14 .

[2] . محمد عيساوي، نبيل شريخي،الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري(1830_1871)، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص 149.

[3] . محمد عيساوي،شريفي نبيل ، الجرائم الفرنسية خلال الحكم العسكري (1830 _ 1871) ط1 مؤسسة الحكمة، الجزائر 2011 ،ص 146 .

كما ثبت أن المساحات كبيرة من أخصب بلاد الجزائر، لم تستغل من طرف المعمرين وان بعض الجمعيات الرأسمالية لم تستعمل أكثر من 7/1 من المساحة الممنوحة لها وذلك لإهمالها خدمة الأرض وجهلها بطبيعتها، ففي الوقت الذي كان الجزائريون يموتون جوعا كانت أراضيهم التي صودرت منهم غير مزروعة[1].

ومثال على ذلك فقد تعرضت أملاك حمدان بن عثمان خوجة للنهب، وجاء وصفه لممتلكه بقوله "كنت احد كبراء وأغنياء المدينة، لقد كنت املك في منطقة متيجة بمزارعي عشرة ألاف رأس غنم وستمائة رأس بقر ومائتي زوج بقر للحراثة وستين حملا وستين بغلا..." فتمت مصادرة أملاكه على يد الجنرال فوشار"الذي استولى عليها، فكانت هذه الوضعية التي آلت إليها الجزائر من جراء أعمال النهب التي لم تستثني أي جانب الحياة، مما اجبر عشرة ألاف مواطن جزائري على الهجرة من العاصمة منهم ثلاثمائة عائلة من الأعيان.

فان الفلاحين بعدما جودوا من أراضيهم ووجدوا أنفسهم أمام أوضاع معيشية مزرية قد اضطروا إلى ترك أراضيهم والنزوح الريفي خصوصا المتواجدين في السهول الغنية التي استولى عليها المستعمر هذا ما جعل الهجرة الريفية للفلاحين الذين صودرت أراضيهم تتفاقم وادي إلى صرف جماعة كبرى من سكان الريف نحو المدينة ليبقوا بدون عمل ولا تكوين... وهكذا فان النسبة بين مجموعتي السكان انتقلت من 14 (سكان الريف كانوا 14 مرة أكثر من سكان المدن، 11 من عام 1886 إلى عام 1911 وبفعل الهجرة انتقلت من الريف إلى المدينة نسبة السكان المدن من 28 %من مجموع سكان الجزائر سنة 1878[2]

[1] . نفسه ص 149 .

[2] . djillali sari. Opcit. Pp 150. 151 .

المطلب الثالث: وضعية الفلاح الجزائري ومقاومته للسياسة الاستعمارية.

1/1. وضعية الفلاح الجزائري.

بعد استحواذ المحتلين على أراضي الجزائريين بكل الوسائل الغير القانونية وجد الفلاح الجزائري نفسه أجيرا عند المعمر مقابل اجر بسيط جدا لسد رمق أسرته فقط ولقد كان الفلاح الجزائري يعاني التفرقة والعنصرية بشكل مبالغ فيه حيث نجد أن المستوطنين كانوا يتلقون الدعم الكامل من دولتهم والإعفاء من كل الرسوم والضرائب على محاصيلهم الزراعية رغم قلتها، في الوقت الذي كان فيه الفلاح المعمر يستفيدمن القروض الزراعية بالمقابل كان الفلاح الجزائري يدفع الضرائب،وعند مواجهة المستوطن الكوارث الطبيعية كالجفاف أو المجاعة أو الجراد ...الخ يتلقى الدعم الكامل في حين ترك الفلاح الجزائري يعاني نتائجها الوخيمة المنعكسة سلبا على وضعيته الاجتماعية مما أدى إلى تحوله أجيرا عند المعمر و الاعتماد عليه كبيرا لكونه اليد لعاملة الرخيصة،إذ كانت تركيبة الوسط الفلاحي الريفي الجزائري من طبقات عديدة،جعلت مشاكلهم مختلفة و أثرت على تفاعلهم في القضايا الوظيفية و المعيشية المطروحة، فهم منقسمون حسب ملكية الزراعية أو الأجر اليومي، فمنهم الفلاحون البسطاء اللذين يستخدمون كيد عاملة دائمة أو موسمية أو فلاحون متوسطون يملكون أراضي أقل مساحة حيث يستدعون كيد عاملة مساعدة أو فلاحون صغار مستغلون مؤقتون مؤجرون، وصنف أخر هم الفلاحون الفقراء ، و نوع أخير هم الفلاحون اللذين لا يمكنهم العيش على منتوج واحد من أرضهم الصغيرة ليتحولوا دوريا إلى أجراء زراعيين أو عمال صناعيين،عندما تفتح مناجم الفحم أبوابها لتوظفيهم[1].

[1]د.جيلالي تكران" الفلاحون الصغار و الإجراء الزراعيون الجزائريون بين 1936 _1950 ، قراءة في تنظيم و الوعي المطلبي ، مجلة روافد للبحوث و دراسات /مخبر الجنوب الجزائري للبحث في تاريخ و الحضارة الإسلامية،، جامعة غرداية /ع 4 ، جوان 2018م ،ص119 .

إن أجر الفلاح الجزائري كان "يقل عن الدخل الذي يمكن جنيه من زراعة مساحه أرض صغيرة أو حتى الاشتراك في الزراعة "[1].

بالإضافة إلى استغلال الكولون النساء والأطفال في تحضير الأرض واستصلاحها وقلبها وحرثها وسيما في القضيان وعمليات القطاف كما طبقوا سياسة عنصرية في الأجور التي يتقاضاها العمال فكان الجزائري مثلا يتقاضى 0,75 فرنكا حتى 2,25 فرنك بالنسبة للأوروبي في عملية جمع قضيان الكرمة أما القطاف فكانت أجرته 0,1 إلى 1,25 فرنك للجزائري مقابل 2.5 إلى 3 فرنك أوروبي[2].

أما ساعات العمل فكانت تمتد إلى تسع ساعات في فصل الشتاء والى ثلاثة عشر ساعة في فصل الصيف[3]، وبهذا أصبح الفلاح الجزائري لا يستطيع أن يقوم بزراعته الأرض من جديد دون أن يشتري عن طريق القرض الحبوب من الأوربي أو اليهودي بمجموع يصل إلى 40% بالنسبة لشهرين أي بمقدار 24% في السنة وإذا كان المحصول الزراعي جيدا تنخفض الأسعار أحيانا من 20 %إلى 30 % في اليوم الواحد[4]، ليكون هو الفلاح الوحيد يتمثل في المحافظة على أرضيه وامتلاك الحبوب لكي تسمح له بالبقاء في حين كان أغلبية الأهالي يعانون من الجوع [5]، وبما أن الفلاح كان يعمل كالخماس حيث يلتزم في المقابل بقيام مدة سنة بتنفيذ الأشغال الزراعية في ملكية معينة ويقوم بتوفير جميع الوسائل العمل والقطيع والبذور واجر الخماس ويدفع بواسطة سنة ثابتة من المحصول ولم يكن دوما يمثل الخمس فجميع الخماسين لم يكن يأخذون الخمس إذ أن

---

[1]. بوضرساية بوعزة سياسة فرنسا البربرية ... المرجع السابق ص 108.

[2] . عبد اللطيف بن اشنهو تكون التخلف في الجزائر ... المرجع السابق ص 134.

[3] . المرجع نفسه ص 136 .

[4] charlesandrejulien. Opcit. p p 409 410.

[5] . صالح فركوس محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830. 1925 ديوان المطبوعات الجامعية مديرية النشر لجامعة قالمة 2010 ص 123.

بعضهم كان يتقاضى الربع لما كانت الزراعات الربعية (الذرى، القمح، اللين، الفول)حيث كان نصيبهم فيها الربع بل حتى الثلث أما الزراعات التي تتطلب كثيرا من العمل وقطف الثمار فقد تقاسم بالنصف أن الخماس الذي يشتغل على المحراث في زراعة الحبوب كان بأسا معدوما يتقاضى بين 12 هكتار الى16 هكتار من القمح أو الشعير في السنوات الجيدة و6 هكتار في السنوات لعجاف وكان دخله النظري يمكن أن يتراوح بين 110 فرنكات إلى 315 فرنك غير أن اغلب هؤلاء الخماسين الذين يلبسون الإسهال البالية التي يجود بها عليهم المالك ويسكنون في أكواخ موجودة لم يكون يعملون إلى عليها لإعتياش[1].

كما كان أكثر السكان الفقراء يحصلون من جيرانهم أو أقاربهم على قطعة ارض صغيرة ويقومون بزراعتها بواسطة اقتراض البذور والعتاد واليها يحين أوان جني المحصول المتواضع من الفول ثم بين جني الفول والحبوب كان أكثر هؤلاء يقومون بالأشغال البسيطة لتربية الدجاج والماعز أما أسوأهم حظا أو أكثرهم بؤسا فكانوا يكتفون بالتمور أو الخضار البرية وأما رغيف خبز الشعير المهروس فكان بذخا نادرا لديهم إذ كان نظامهم الغذائي الاعتيادي يتألف من البلوط والنخالة وجذور النباتات والأعشاب[2].

أن النسبة للخماسين 30,98 هي مؤشر صادق على تحول الملكية العامة للجزائريين إلى ملكيات خاصة يستحوذ عليها الكولون أو الارستقراطيون* الجزائريون كما أن نسبة العمال الدائمين أو الموسمين 11,02 هي الأخرى نتيجة لنمو القروض الربوية ولجوء الفلاحين الجزائريين إلى الرهانات وعند عجزهم عن استرداد القروض ماديا يتنازلون عن أرضيهم ويتحولون إلى عمال زراعيين كادحين وأيضا أصحاب المناصب الإدارية والموظفين بما

[1] / شارل روبير اجيرون المرجع السابق ص 357 ص 358 .

[2] / المرجع نفسه ص 359.

فيهم القضاة والمعلمون ورجال الدين الرسميين مارسوا بحكم مناصبهم نشاط الرهينة[1] أو اشتروا أراضي الفلاحية في أماكن إقامتهم أو في دائرة ممارسة صلاحيتهم متعذرين بقانون 1897 [2] وأمام هذا العوز العام اضطر الناس إلى الإستلاف من الدولة لشراء بذور بسعر فائدة سنوية ب 6,5% والالتجاء إلى تجار اليهود والقياد يستقرضونهم لتخليص الغرامات المفروضة عليهم فكان انتشار الرعي بشكل واسع وقبله الأهالي اضطروا وشجعها اليهود والقياد ومن أمثلة ذلك ما قاله بعض الشهود أمام لجنة التحقيق لدفعهم 50 فرنك للقائد ثمنا لصاع قمح يشتريه بعشرين فرنكا وتسليمهم مبالغ يزيد قدرها في الوصل المسلم بنسبة تتراوح بين 12و15 % ويقدر التجار اليهود من جهته بقرض سكان القبائل بطريقة مباشرة أو عن طريق القياد الذين يرغمون الأهالي على الأخذ منهم[3].

2/1: مقاومة الفلاحين الجزائريين ضد السياسة الاستعمارية

. منذ الوهلة الأولى تعالت استنكارات الجزائريين واحتجاجاتهم من مختلف التعسفات والتعديات التي قامت بها السلطات الفرنسية إدارة وجيش ومن أهم العرائض الخاصة بهذه الفترة هي تلك التي نددت بعمليات مصادرة أملاك الحبوس وضدها لأملاك الدومين والتي نص عليها القرار الصادر عن حكومة الاحتلال في 8 سبتمبر 1830 [4], القاضي بمصادرة أملاك البايلك وارض الموظفين الأتراك الذين غادروا والجزائر. وكذلك أملاك الحبوس، فاحتج الجزائريون على هذا الأجراء التعسفي لدى الوسيط الانجليزي لاعتباره يلحق اشد الضرر بمؤسسات الأحباس ومصالح المتغيبين، لدى القائد الفرنسي"بوتزل"

[1] . عبد اللطيف بن اشنهو المرجع السابق ص 231.

[2] . المرجع نفسه ص

[3] . عبد الحميد زوزو الثورة الأوراس سنة 1879 مرفم للنشر الجزائر ،2010، ص36 .

[4] . سيفوا فتيحة ، السياسة العقارية الاستعمارية، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1962.1830)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 المنعقد بولاية سيدي بلعباس ، يومي 20 .21،ماي 2006 ص 178 .

وقدموا له عريضة يطالبونه فيها بإرجاعأملاك الحبوس التي استولى عليها كلوزيل عام 1830.

. كانت المراسلات لإدارية بين المتصرف الإداري ونائب عامل العمالة أو حتى موجه إلى عامل العمالة أو الوالي العام للجزائر، بشان الاحتجاجات حول ملكية الأرض، كانت تعمل إشارة كتابية"هام" أي أن موضوع الرسالة جدير بالاهتمام لاسيما إذا كان الأمر تعلق بنزاع حول ملكية الأرض بين الطرفية احدهما موالي لاستعمار وأخر معارض أما الذين لم يكونوا في خدمة الاستعمار فغالبا ماكانت ترد إليهم رسائلهم بحجة أنها أرسلت بدون طابع بريدي، ففي 31 جويلية 1873 تقدم سكان قرية زموري الذين طردوا من أرضهم بمذكرة احتجاج إلى الحاكم العام للجزائر يطلبون منه النظر في حالتهم المأساوية بحيث لم تبقى لهم السلطات الاستعمارية سوى بعض أشجار التين وبعض البساتين ويناشدونه التدخل حتى يسمح لهم بالبقاء فوق ماتبقى لهم من مساحات أرضية وابلغوه بأنه يعز عليهم مغادرة أراضيهم التي ولدوا فيها، كما تقدم سكان قرية تاورة مطالبين بشراء مساحة أرضية تقدر ب 2570 هكتار تمت مصادرتها وأيضا بعض فلاحوا "تروا مرابوا" وفلاحو غيار بعرائض احتجاجية إلى عامل عمالة وهران في 12 ماي 1877 إلا أن سلطات الاحتلال اكتفت بالرد بان الأرض التي صدرت منهم سيعوضونها بأراض يأخرى[1].

وهناك عريضة تقدم بها تسعة فلاحين من دوار حجاجة ببلدية معسكر المختلطة إلى الحاكم العام للجزائر يذكرون فيه أن السلطات الاستعمارية قد صادرت منهم أراضيهم الواقعة بعين فارس، وتنازلت لهم عوضا عن أراضيهم تقع بالمالح في دوار سجرارة وبعد مرور عشرين سنة طردتهم منها[2].

[1] . بن داهة عدة ،الاستطان ج2 المرجع السابق ص80. 83 .

[2] . المرجع نفسه ص 86 .88 .

وقد أدت العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى البرلمان الفرنسي إلى سلطات الاحتلال(1892 . 1894) إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية برأسها جول فيري juless ferry وذلك بعد أن وصلت إلى فرنسا تقارير تنذر بالخطر عن"الحالة العامة" لدى الجزائريين المقيمين في المناطق الجبلية، بإضافة إلى ذلك فقد اغتنم الجزائريون فرصة وجود لجنة جون فيري بينهم سنة 1892 وتقدموا إليها بمطالب قوية[1]، وتمكنت هذه اللجنة بعد جولة قامت بها عبر المناطق الأكثر تأثيرا بالقانون الغابي وقوانين الأنديجين إجراء القمع المسلط على السكان من قبل الموظفين الإداريين عديمي الشفقة من جميع شهادات الفلاحين، وتوصلت إلى كشف عن عوامل أخرى ساهمت في ازدياد شقاء الفلاحين ويأسهم منها التكاليف الجبائية ونتائج التشريعات العقارية [2].

وظلت العرائض الاحتجاجية حول ملكية الأرض ترد من الفلاحين الجزائريين تبعا على السلطات الاحتلال الفرنسي خلال الفترة 1830 . 1914 وتمثل مظهرا بارزا لشكوى الفلاحين من سوء حالهم ومؤشرات بنيتهم الدفاع عن أراضيهم، ومطالبتهم لحقوقهم بأنفسهم

وزيادة عللا العرائض الاحتجاجية كانت هناك مقاومة مسلحة تجسدت في الثورات الأولى التي خاضها الجزائريون قائلا:"أن هؤلاء المناضلين الشجعان الحقوا بالفرنسيين من الأضرار مالم تستطيع قوات العدو الأخرى أن تلحقه بنا وهو بذلك يشجعون الكوزاك (الجيش الروسي غير النظامي) [3].

[1] . أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ج2 دار الرائد، عالم المعرفة الجزائر، 2009 ص، 77.

[2] . بن داهة عدة، الإستطان... ج2، المرجع السابق،ص 107.

[3] . مصطفى أشرف ، الجزائر الأمة والمجتمع ، ترجمة من الفرنسية حنيفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ،2010، ص 88 .

وجها أصرّ سكان الأرياف على البقاء والمقاومة ورأي في الثورة على الاستعمار سبيلا وحيدا لتخلص من حقد الكولون وظلمهم، وتجسد هذا النوع من المقاومة في الانتفاضات والثورات الشعبية المتتالية.

وأول مقاومة هي التي تزعمها الأمير عبد القادر بمدينة معسكر جيش محترف يتقاضى أفراده أجرة ويخطي هذا الجيش بدعم المتطوعين من أبناء الفلاحين في حالة نشوب الحرب [1] وفي هذه الأثناء كان الفلاحون الجزائريون يحيطون المدن الساحلية لعنابة، الجزائر العاصمة، وهران يمنعون عنها المؤن ويشعلون الحرائق في مزارع الكولون الفرنسيين القريبة ومنها قبيلة الغرابة في منطقة وهران، حجوطة في منطقة الجزائر والقبائل المجاورة لمدينة عنابة

هجومات سكان متيجة والحرائر التي أشعلوها في مزارع الفرنسيين القريبة من العاصمة لم تكن سوى فصلا صغيرا أمام الهزيمة الساحقة التي لحقت بجيش الاحتلال في معركة(المقطع) وينقض فرنسا معاهدة التافنة، عاد الصراع بين الفرنسيين و الأمير عبد القادر إلى شنه، وتلبية لنداء الجهاد تحولت متيجة إلى ميدان المعارك طاحنة بين الفلاحين وجيش الاحتلال الفرنسي ففي سنة 21 نوفمبر 1839 هاجمت قبائل حجوط مزارع المعمرين وجزت رؤوس مائة منهم من بين ألف وخمسمائة من المقيمين بمتيجةوعلى الرغم من ذلك أغتنمهم الكولون في بوفاريك بمزارعهم ولم يتخلوا عنها وفي عام 1840 أعاد الفلاحون الجزائريون الكرة عليهم فقتلوا اثنان وأربعين منهم واختطفوا أربعة عشر[2].

بالإضافة إلى الحركات الاحتجاجية لقبيلة أولاد سعيد وشارب الريح وبني خنسو القلابية و الأولاد قادة وأولاد سيدي أعمر بن ميمون وأولاد عيسى، في شهر أكتوبر عام 1845

[1] . بن داهة عدة الاستطان ج2 المرجع السابق ص 326 .

[2] . المرجع نفسه ص331 .

بضواحي مدينة معسكر ردا على إقامة فرنسا للمركزيين الإستطانيين: سان هيبوليت وسان أندري، وفي نفس سنة لاجتثاث مقاومة الأمير واستئصالها وذلك بعد مصادرتها الأرض التي أنشا فوقها المركزان الاستيطاني أن بقرار من الحاكم العام في 30 ماي 1830.[1]

وعلى كل حال فان مقاومة الأمير عبد القادر فتحت الباب أمام المقاومات الأخرى وكانت النواة الأولى لكل مقاومة حتى سنة 1914 وفي كل جهات شرق غرب جنوب وسط نذكر على سبيل المثال:

. مقاومة بومعزة في منطقة شلف 1847.

. مقاومة الزعاطشة الأولى في الجنوب الشرقي لسنة 1848.

. مقامة منطقة وادي الصومام سنة 1852.

. ثورة أولاد سيدي الشيخ وثورة قالمة سنة 1852.

. ثورة بوبغلة سنة(1852 . 1853) [2].

. ثورة بن ناصر بن شهرة التيتداها عام 1851 واستمرت قائمة إلى 1875 دون انقطاع لمدة ربع قرن وهي أطول ثورة قادها مجاهد من المجاهدين الأبطال الرافضين للاحتلال الفرنسي والحق بالجيش الفرنسي خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد [3].

. مقاومة الأوراس الأولى سنة 1853.

. مقاومة توقرت في الجنوب سنة 1854.

---

[1] . المرجع نفسه ص 335

[2] . بن داهة عدة الإستطان ج2 المرجع السابق ص 335

[3] . بشير كاشةالفرحي ، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي الجزائر(1830 .1962) د ، ب ، 2007 ص 72.

. تمرد الأوراس سنة 1858.

. تمرد بن سنانس(تلمسان، غزوات) سنة 1859.

. عصيان أولاد سيدي الشيخ في جنوب وهران لسنة 1864[1].

. مقاومة مقراني بالقبائل سنة 1871.

. ثورة واحة العامري سنة 1876.

. مقاومة التوارق بالهقار سنة 1881.

. ثورة الشيخ بوعمامة 1881.

. انتفاضة في مليانة مرغويت سنة 1901.

. مقاومة بني شقران بمعسكر سنة 1914[2].

إن ثورة الأمير عبد القادر(1830 . 1847) وما أعقبتها من ثورات إلى غاية بن شقران في سنة 1914 تمثلت في مقاومة مصادرة الأراضي كما تمثلت في بذل جهود جبارة حالفها التوفيق أحيانا استهدفت استعادة الأراضي الزراعية التي كانت من قبل ملكا لمجموعات واسعة من الفلاحين تعرضت للسلب ولتشريد.

(ينظر للملاحق08).

[1] . إلياس بوكراع ، الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل، ط1، منشورات AMEP، دار الفارابي، لبنان ، 2003 ص60 .

[2] . مصطفى هشماوي، ص 15.

خاتمة

بعد أن تطرقنا لمظاهر ومعالم النشاط الفلاحي لسكان الجزائر قبيل وفترة الاحتلال، تمكنا من إعطاء تقييم لهذا النشاط والتي يلاحظ فيها حدوث تغييرات على مستوى الفلاح والأرض على حد سواء جراء السياسة التي انتهجتها فرنسا خلال دخولها الجزائر:

الزراعة في العهد العثماني كانت معاشية قليلة الإنتاج استعمل فيها الفلاحون أدوات بسيطة وأسمدة وأساليب ري بدائية، أما الأرض فكانت للأفراد والعروش والبايلك، وكثير من الأراضي الخصبة كانت مملوكة من طرف المسؤولين الأتراك

كان الاقتصاد الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي يرتكز أساسا على ازدواجية النشاط المتمثلة في ممارسة زراعة الحبوب وحرفة الرعي في إطار التنظيم القبلي المبني على أساس الملكية الجماعية للأرض ضمن مساحات أرضية واسعة، وممارسة الازدواجية في النشاط الزراعي التكاملي كانت أكثر من ضرورية لدى سكان الجبال والسهول في المناطق الشمالية.

إن السلطة التركية في الجزائر ظلت على قطيعة مع المجتمع الجزائري، وهذا ما أدى مع مرور الوقت إلى زيادة الهوة بين الشعب والسلطة وأدى بالتالي إلى ضعف الدولة الجزائرية وسقوطها على يد الاستعمار الفرنسي 1830.

تميزت الفلاحة بالتنوع في المزروعات، غير أنها كانت تستخدم في زراعتها مجموعة من الوسائل و المعدات تميزت بالبدائية والبساطة لذلك كان المردود قليلا.

قام الاستعمار الفرنسي بالاستيلاء على الأراضي الجزائرية بغطاء قانوني وأصبح ذلك أكثر وضوحا من خلال مرحلتي الاستيلاء على الأرض (فترة الحكم العسكري، فترة الحكم المدني).

إن الأراضي التي سلبت من الجزائريين ونهبت منهم تحت شعار تنظيم الملكية الزراعية أو بحجة منفعة العامة أو معاقبة للمتمردين أدى إلى تغيرات عميقة في البنية

الاقتصادية والسكانية للجزائر، حيث شيدت في الجزائر مئات المراكز الإستطانية لاستقبال وإيواء ألاف المهاجرين الأوربيين.

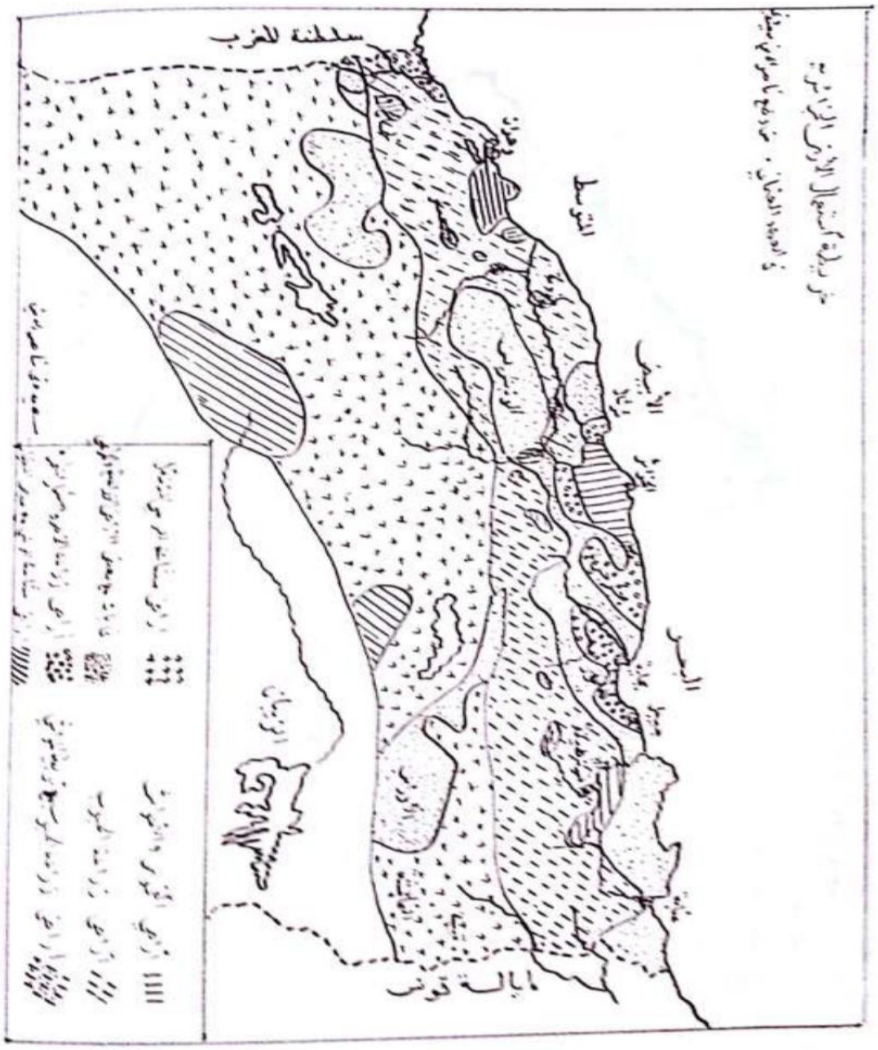
هذه السياسة جعلت نمط الحياة الريفية ينهار في كافة المجالات يتضح هذا الانهيار في زعزعة البنية الاجتماعية التقليدية القبلية، وأدى ذلك إلى القضاء على العلامات الاقتصادية والاجتماعية موجودة قبلا.

مر على الجزائر سلسلة من الأوبئة و الأمراض كانت لها تأثيرات جلية على الأوضاع الصحية للبلاد خاصة لافتقارها إلى ابسط المقومات الصحية من محاجر و مستشفيات واعتماد غالبية الشعب على الزوايا والطلب التقليدي للعلاج فقط.

قائمة الملاحق

الملحق رقم01:خريطة استعمال الارض الجزائري في العهد العثماني.

كتاب ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق.



Scanned by CamScanner

الملحق رقم02: هشام بوبكر"جوانب الحياة الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري أواخر الفترة العثمانية " العدد السابع _ مارس 2017 ص 299.

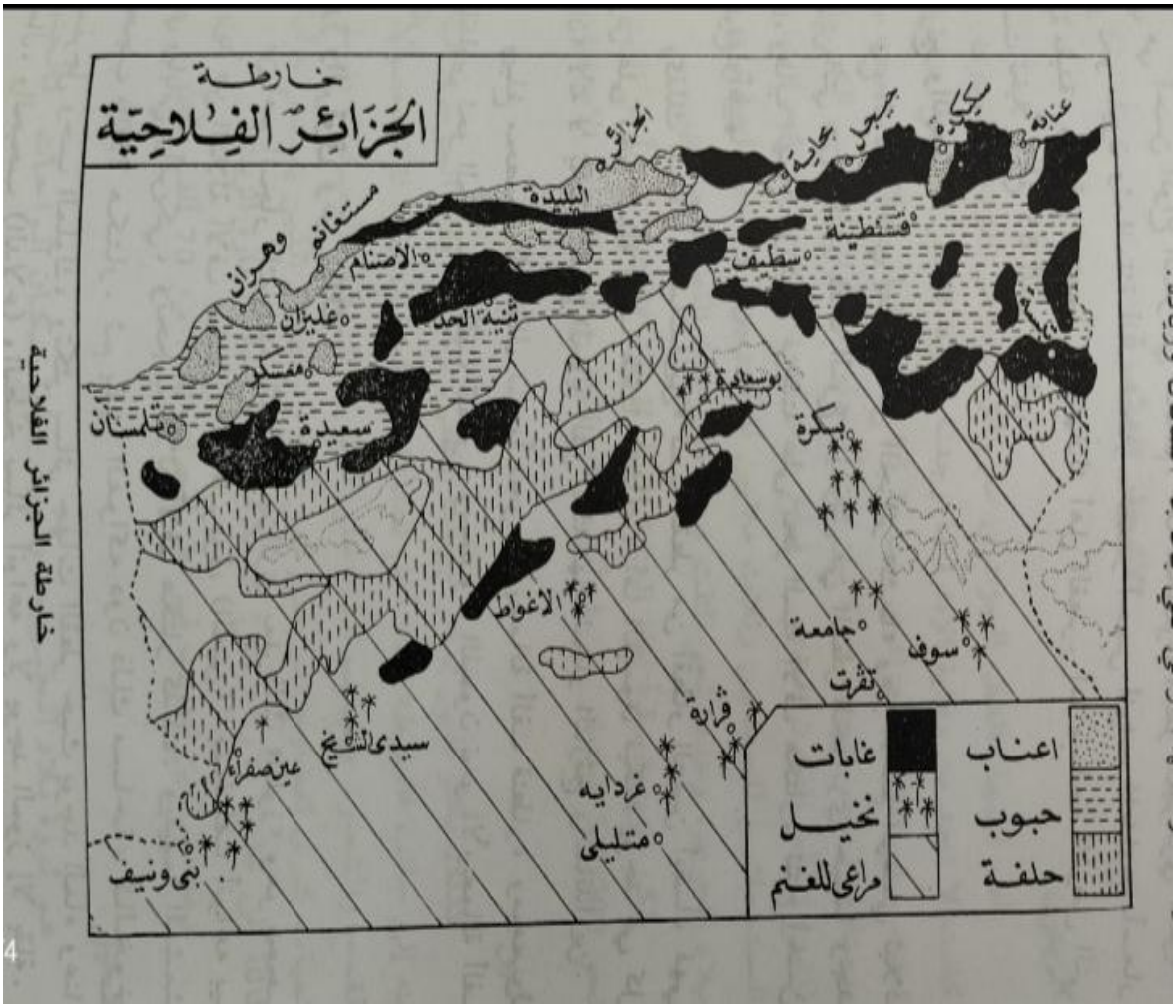
جدول قائمة عدد سكان المدن الجزائرية في الربع الأول من القرن التاسع عشر.

النواحي	عدد السكان
1. الناحية الوسطى البليدة	يقدرون مابين 7000 و 15000 نسمة لكن تناقص سكانها إلى 2000 بسبب زلزال 1825 .
القليعة	مابين 1500و 3500 والراجح أنهم كانوا يبلغون 3000 نسمة.
المدية	مابين 4000 و8000 نسمة والراجح أنهم كانوا حوالي 8000 نسمة .
مليانة	نفس التقديرات بالنسبة للمدية.
شرشال	مابين 2000 و 3000 نسمة.
تنس	حوالي 900 نسمة
دلس	حوالي 600 نسمة
2. الناحية الغربية تلمسان	مابين 800 و15000 الراجح أنهم كانوا يقدرون ب 12000 .
وهران	مابين 6000 و 10000 نسمة
مستغانم	مابين 1200 و 4000 نسمة
مازونة	حوالي 2600 نسمة
معسكر	حوالي 6000 نسمة
3. الناحية الشرقية قسنطينة	مابين 15000 و 30000 والراجح يقدرون ب 25000
عنابة	مابين 2000 و4000 والراجح 3000 نسمة
جيجل	حوالي 1800 نسمة
بجاية	كانوا يقدرون في القرن السادس عشر ب 18000 نسمة.
القل	حوالي 1000 نسمة
تبسة وسكيكدة وزمورة وميلة وسطيف	لا يتجاوز سكان كل منها 2000 نسمة

المصدر: ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت،2000، ص 251. خاتمة:

الملحق03:خريطة الجزائر الفلاحية فترة الاحتلال الفرنسي

احمد التوفيق المدنيي" جغرافية قطر الجزائري "



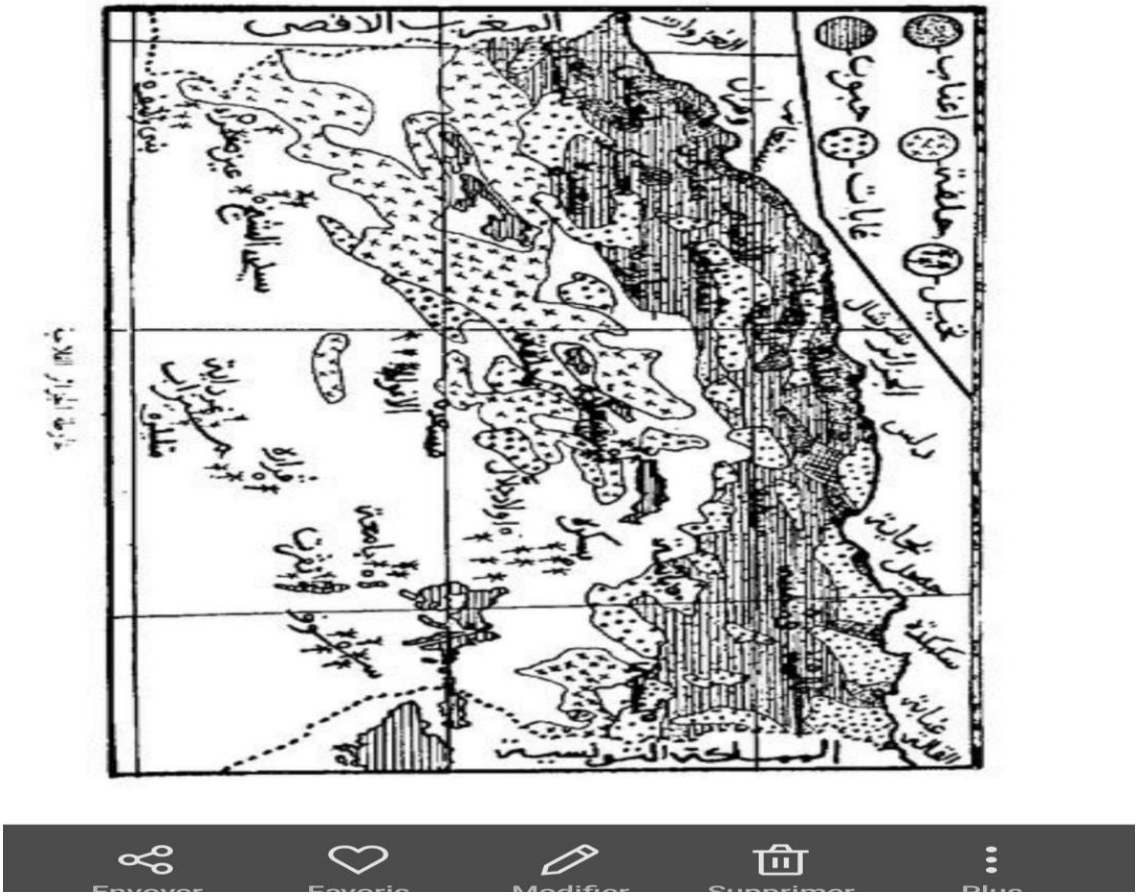
الملحق04: احمد التوفيق المدني "جغرافيا القطر الجزائري للناشئة الاسلامية"

موقع القطر الجزائري ص 05

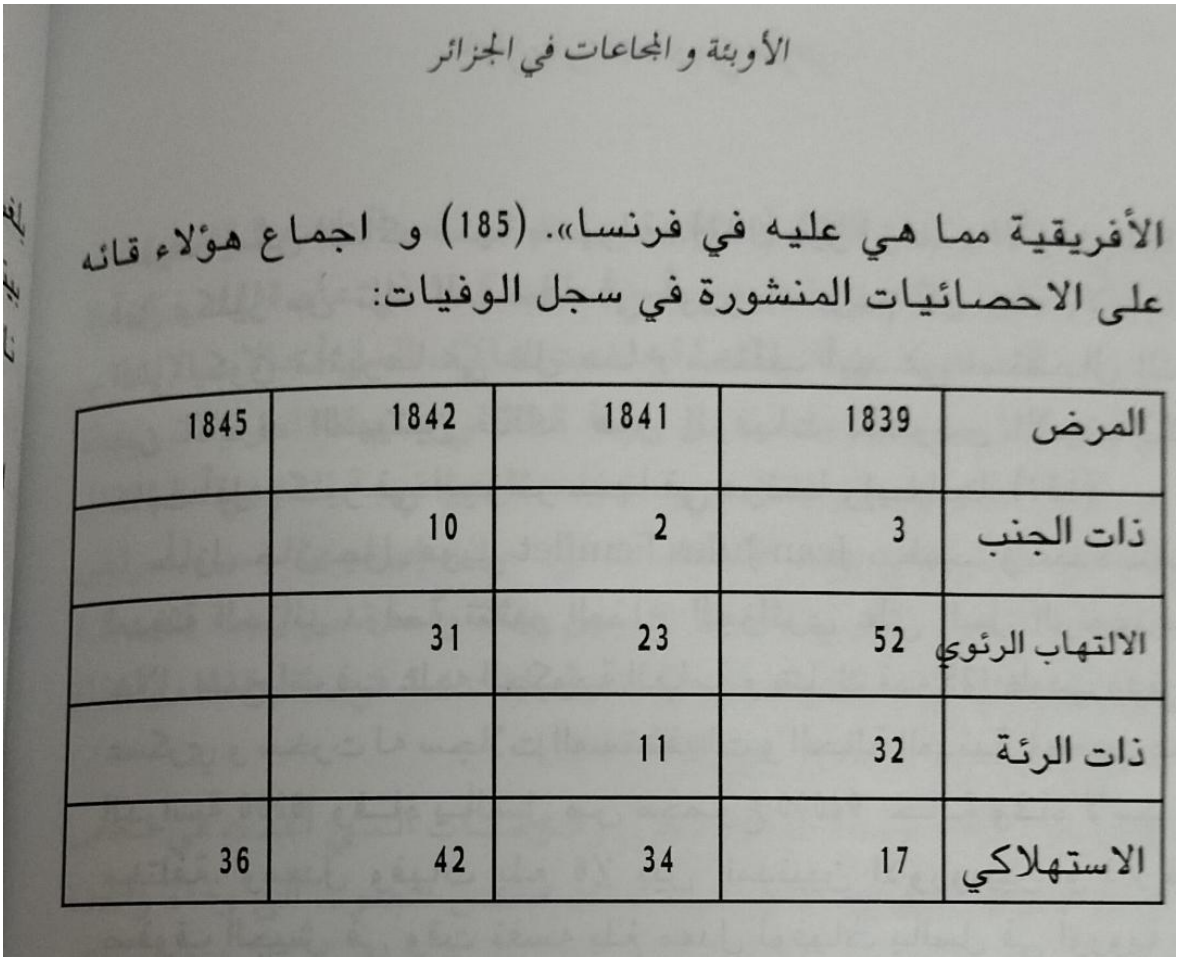


الملحق05: خريطة تمثل مختلف ثمارالتي تجنيها الأرض الجزائرية

احمد التوفيق المدني "جغرافيا القطر الجزائري ".ص 56



الملحق06: جدول يوضح عدد أيام المصابين بالزهري على 10000 يوم من العلاج خياطي المرجع السابق ص 148.

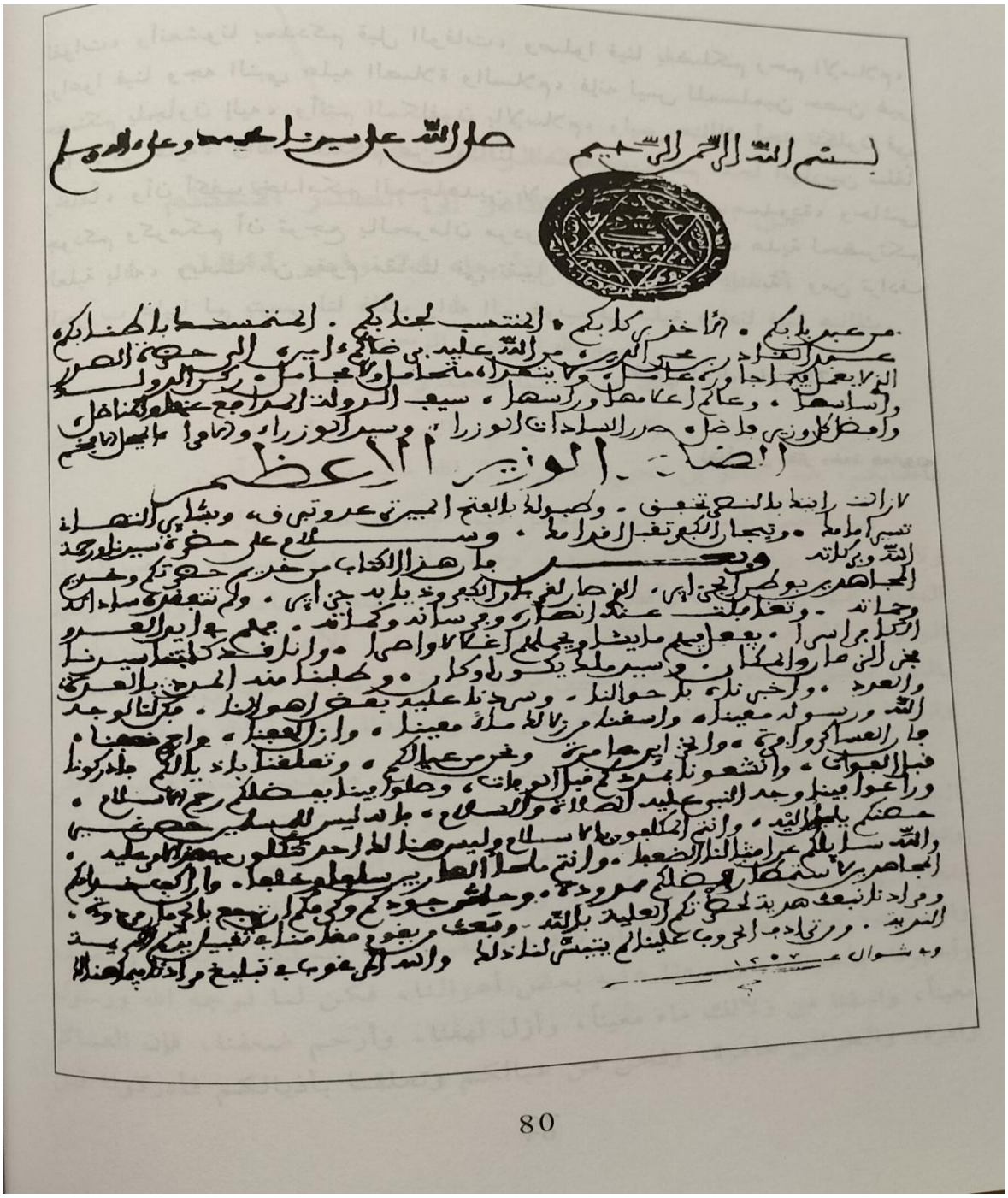


الأوبئة و المجاعات في الجزائر

الأفريقية مما هي عليه في فرنسا». (185) و اجماع هؤلاء قائه على الاحصائيات المنشورة في سجل الوفيات:

المرض	1839	1841	1842	1845
ذات الجنب	3	2	10	
الالتهاب الرئوي	52	23	31	
ذات الرئة	32	11		
الاستهلاكي	17	34	42	36

الملحق07: جدول يوضح توالي أنواع مرض السل ونسبه في كل فترة في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي 1839 _ 1845.



الملحق08:الرسالة الخامسة عشر من الأمير عبد القادر لحمدان عثمان خوجة.

كتاب احمد التوفيق المدني المرجع السابق ص80.

قائمة المصادر و المراجع

المصادر:

حمدان بن عثمان خوجة المرآة، تقديم وتحقيق محمد العربي الزبيري د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975.

المراجع:

1. . المدنياحمد التوفيق، جغرافيا القطر الجزائري، د ط ، مطبعة الشريف الجزائر ، 1948.
2. . بن داهة عدة، الإستطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1962.1830) ج1 ، ط1 وزارة المجاهدين، الجزائر، 2003.
3. . أجرونشارل روبير ، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1919.1871) تر: الحاج مسعود أكلي، ج1 ، ط1، دار رائد الكتاب، الجزائر، 2007.
4. . الأشرفمصطفى،الجزائر الأمة والمجتمع ، ترجمة من الفرنسية حنيفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ،2010.
5. . الزبيري محمد العربي، التجارة الداخلية لشرق الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1972.
6. . الزهار احمد الشريف ، مذكرات نقيب اشراف الجزائر، تحقيق احمد التوفيق المدني (1754 .1830)، ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1980.
7. . الزهار احمد الشريف ، مذكرات نقيب اشراف الجزائر، تحقيق احمد التوفيق المدني (1754 .1830)، ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1980 .

8. السويدي محمد "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر "ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون،الجزائر دون تاريخ.
9. بلقاسم محمد ،بهلولحسن، القطاع التقليدي في الزراعة الجزائرية، المكتبة الوطنية 1985.
10. . بن أشنهوعبد اللطيف، تتكون التخلف في الجزائر، محاولة لدارسة حدود التنمية الرأس مالية في الجزائر (1830 _ 1962) راجعه عبد السلام شحاتة، دققه د. محمد يحي ربيع، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، 1979.
11. بوبكر هشام "جوانب من الحياة الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزائر أواخر الفترة العثمانية" أفاق للعلوم 07 مارس 2017.
12. بوحوش عمار،التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.
13. بوضرصايةبوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي (1830 .1930) ط1، دار الحكمة، الجزائر، 2011.
14. بوضرصايةبوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي (1830 .1930) ط1، دار الحكمة، الجزائر، 2011.
15. بوعزيز يحي، كفاح الجزائر من خلال الوثائق المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر1986.
16. بوكعبرإلياس، الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل، ط1، منشورات AMEP، دار الفارابي، لبنان ، 2003.
17. . بوكعبرإلياس، الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل، ط1، منشورات AMEP، دار الفارابي، لبنان ، 2003.

18. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائرالحديث المعاصر، المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1944.

19. حليمي عبد القادر، دراسة في جغرافية المدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبيل 1830 ط.ص2 مطبعة الإنشاء .دمشق 1968.

20. خياطي مصطفى " الأوبئة والمجاعات في الجزائر " ترجمة حضرية يوسفي د ط منشورات ANEP وزارة المجاهدين ملك للدولة ط1سنة2012

21. رابح لونيسي تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ط1، دار المعرفة، الجزائر، د.ت.ط.

22. زوزوعبد الحميد، الثورة الأوراس سنة 1879 مرفم للنشر الجزائر،2010.

23. زوزوعبد الحميد، نصوص والوثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830. 1990)، ط1 موفم للنشر، الجزائر، 1984.

24. سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية ج2 دار الرائد، عالم المعرفة الجزائر، 2009.

25. سعيدونيناصر الدين، الجزائر منطلقات وأفاق ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ،الجزائر 2000.

26. سعيدونيناصر الدين، ورقات جزائرية في العهد العثماني" دراسات وأبحاث في التاريخ الجزائر في العهد العثماني" دار البصائر ط2، الجزائر 2009.

27. . سماعيليزليخة ، تاريخ الجزائر من فترة ماقبل التاريخ إلى الاستقلال ، ط1 ، دزايراونفوا ، 2013.

28. . صالح عباد "الجزائر خلال الحكم التركي 1830. 1514 مدار هوما للطباعة والنشر والتوزيع ط 2 سنة 2007.

29. صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870. 1900) ط1 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999.

30. . عمور عمار الجزائر بوابة التاريخ ج1

31. . عمورة عمار،الجزائر، بوابة التاريخ (ماقبل التاريخ إلى 1962) دار المعرفة باب الواد الجزائر 2006.

32. . عميري حميدة ، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة (1838_1858) ، دار الهدى الجزائر 2004.

33. . عيساوي محمد،شريفي نبيل ، الجرائم الفرنسية خلال الحكم العسكري (1830_1871) ط1 مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر 2011 .

34. . فارس محمد خير: تنظيم الحماية الفرنسية(1921. 1939) في المغرب دمشق. سورية.

35. . فركوسصالح، المختصر في تاريخ الجزائر منذ عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، د ط دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر 2002.

36. . كاشةالفرحيبشير، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي الجزائر(1830 .1962) د ، ب ، 2007.

37. . كاشةالفرحيبشير، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي الجزائر(1830 .1962) د، ب، 2007.

38. . مياسي إبراهيم ،مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 . 1962) ،د ط،دار هومة ، الجزائر، 2012 ، .

39. . نوتشياندري ، الجزائريين بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، دار العلوم، عنابة 1988 .

40. . نوتشياندري ، الجزائريين بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، دار العلوم، عنابة 1988 .

41. . هلايليحنيفي "أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني "دار الهدى عين مليلة الجزائر ط1 1429 هـ /2008م

المذكرات و المجلات و المنشورات:

1. الزهّار احمد الشريف "مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب اشرف الجزائر، تح : المدني احم . مختاري الطيب ، مواقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية (العقارية) عقب مجاعة 1867 م ، مجلة الإنسان والمجال ا لعدد1 جوان 2022 د التوفيق " ط,خ دار البصائر الجزائر, 2009
2. شويتام أرزقي "المجتمع الجزائري، وفعاليته في العهد العثماني، رسالة دكتورة في تاريخ الحديث والعاصر.
3. القشاعيفلة، النظام الضريبي بالريف القسنطينيأوخر العهد العثماني (1837.1771) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: ناصر سعيدوني جامعة الجزائر (1989_1990).
4. . الواليشفتيحة ، الحياة ببايلك الغرب، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ جامعة الجزائر 1994 .
5. بلعقونمحمد الصالح، "نظام الأراضي الفلاحية في عهد الدولة العثمانية بالجزائر 1830.1519" المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية العدد 3 جانفي 2022 .
6. . بلعقونمحمد الصالح، "نظام الأراضي الفلاحية في عهد الدولة العثمانية بالجزائر 1830.1519" المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية العدد 3 جانفي 2022

7. . بوراية مريم ، النظام القانوني للأراضي الفلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية المركز الجامعي تندوف، ع الرابع جوان 2018 .

8. . روحانةعبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870.1939) مذكرة ماجستار، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية.

9. . شلبي شهرزاد ، ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومات الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19 مذكرة مجستار في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة باتنة ،2008. _2009.

10. . صحراوي كمال، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر أواخر عهد الدايات، رسالة ماجيستير في تاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية،قسم تاريخ، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي معسكر 2007 . 2008

11. . قبايليهواري، الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية مجلة المواقف للبحوث ودراسات في المجتمع وتاريخ عدد أول جانفي معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم التاريخ المركز الجامعي معسكر ديسمبر 2007.

12. . قداشمحفوظ، جزائر الجزائريين بين (1830._ 1954) ترجمة محمد المعراجي منشورات ANEP،الجزائر 2008.

13. . قراوينادية، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية (1954. 1958)، مذكرة نيل الماجستار في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران،2010. 2011.

14. مساعد أسامة، صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارات الفرنسية 1830–1972 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال,

مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4 للعدد 3، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل.

15. . مؤيد محمود ،الشهداني احمد، سلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم التركي (1518.1830) مجلة الدراسات التاريخية والحضارية 16، جامعة تكرت، العراق، أفريل ، ص 423، 424.

16. تنداري عبد الرحمان، العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران(1880. 1954 . بختاويخديجة ،السياسة الزراعية الفرنسية في عمالة وهران بين النجاح و الفشل المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخية المتوسطية ،ع 2 ،قسم العلوم الإنسانية ،سيدي بلعباس ،2015 ،)، أطروحة دكتوراه في طور الثالث، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علوم إنسانية، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس 2018.

17. ساري جيلالي وقداشمحفوظ ، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830.1902) ط1، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

18. سعد الله أبو القاسم بوجمعة. أكرم ،أوضاع الجزائر مطلع القرن 20 ، مجلة كلية التربية الإنسانية جامعة تلمسان، 2016، .

19. المدني احمد التوفيق، هذه الجزائر، د ط، مكتبة النهضة المصرية القاهرة د س .

20. الميلي محمد، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث للنضر والتوزيع، ط1

21. بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر(1830. 1889) ج1 ، دار المعرفة الجزائر.

22. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، عالم المعرفة، ج 2 ، الجزائر 2009 .

23. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 . 1930) ج2 ط4، دار الغرب الاسلامي بيروت 1992.

24. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ط 3 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر د، ت، ط.

25. سعيدوني ناصر الدين " دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترةالحديثة ،دار الغرب الإسلامي 2001ط1ص82_83.

26. سعيدونيناصر الدين ،بوعبدلي الشيخ مهدي "الجزائر في تاريخ العهد العثماني "المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1984.

27. سعيدونيناصر الدين الشيخبوعبدليمحمد ، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، د ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1844.

28. سيدي موسى، مدينة بجاية الناصرية: "دراسة في الحياة الاجتماعية والفكرية" تقديم الدكتور محمد المين بلغيت، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع 2007 م

29. عبدو مصطفى، الفكر الاستعماري الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 . 1960 ط1 دار الحداثة بيروت 1983,

30. العنتري محمد صالح "تاريخ قسنطينة (تق_.تع._يحيبوعزيز) دار هومة الجزائر 2005 .

31. الغربي الغالي دراسات في الدولة العثمانية والشرق العربي، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، د.ت.ط.

32. الغربي الغالي دراسات في الدولة العثمانية والشرق العربي، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، د.ت.ط.

33. فركوس صالح محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830. 1925 ديوان المطبوعات الجامعية مديرية النشر لجامعة قالمة 2010

34. كنازة محمد، الوقف في التشريع الجزائري دار الهدى الجزائر 2006.

المحاضرات و الملتقيات

_ بن داهة عدة، أبعاد تشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر في ضوء قانوني 1887/04/28 و1897/02/17 ، الملتقى الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 .1962) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد في ولاية سيدي بلعباس يومي 20 .21 مارس 2007.

_ بن داهة عدة، خلفيات الحقيقة للتشريعات العقارية في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي (1830 . 1962) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 المنعقد بولاية معسكر يومي 20 ،21 نوفمبر 2007.

_ بوعلام بلقاسمي ، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1962.1830)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007،

_ بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية ديوان المطبوعات الجامعية د ط الجزائر 1999

_ سيفوا فتيحة ، السياسة العقارية الاستعمارية، الملتقى الوطني الاول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1962.1830)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 المنعقد بولاية سيدي بلعباس ، يومي 20 .21،ماي 2006.

.بابه عائشة طالبة دكتوراه بجامعة الجزائر2 "الاوضاع السياسية في الجزائر في العهد العثماني (1519. 1830) مجلة متون المجلد 8 العدد الرابع جانفي 2017

شعلال أحمد ، متيجة في العصر الحديث مجلة علمية، أعمال الملتقى الوطني متيجة عبر التاريخ 15/14 أفريل 2015 ع15 جوان 2016 جامعة البليدة .

مراجع باللغة الأجنبية:

.1

.2 Charles andrejulien. Histoire de lalgere. Contemporaine(1827-1871) presses univeritaire de France. Paris 1964 . .

.3 charlesandrejulien. Opcit.

djillali sari. Opcit..

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ_ و
المبحث التمهيدي: الأوضاع العامة للجزائر في العهد العثماني	
المطلب الأول: الملكية العقارية و وضعية الفلاح الجزائري خلال العهد العثماني.	13_08
المطلب الثاني: الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للجزائر	18_13
المطلب الثالث: التركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر	28_19
المبحث الثاني: أساليب الاحتلال الفرنسي اتجاه فلاحة الجزائريين	
المطلب الأول: مصادرة الأراضي خلال الاحتلال الفرنسي	44_30
المطلب الثاني: الأرض الجزائرية و مقوماتها	53_44
المطلب الثالث: الشركات الفرنسية للاحتياط و الطرق التجارية	57_53
المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الفرنسية على الجزائريين	
المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية	61_59
المطلب الثاني: الانعكاسات الاجتماعية	69_61
المطلب الثالث: وضعية الفلاح الجزائري ومقاومته للسياسة الفرنسية.	78_70
خاتمة	80_79
قائمة الملاحق	88_81
قائمة المصادر المراجع	99_89
فهرس المحتويات	.101